ممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات الجامعية المركزية: المكتبة المركزية بجامعة الأزهر أنموذجًا

د. أحمد إسماعيل بغدادي
مدرس علم المكتبات والمعلومات
بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر
ahmedismail201@yahoo.com

د. حافظ محمد محمود عليوه
مدرس علم المكتبات والمعلومات
بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر
Hafez.elewa26A84@gmail.com

المستخلص :

تهدف الدراسة إلى تقصي ممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية، متخذة من المكتبة المركزية بجامعة الأزهر نموذجًا تحليليًا، وذلك من خلال تقييم المستويات المعرفية والوظيفية للعاملين، ورصد واقع الممارسات المهنية، واستكشاف مدى توظيف التقنيات الحديثة في حماية حقوق الملكية الفكرية، كما تسعى الدراسة إلى تحليل الاحتياجات التدريبية، وتحديد التحديات التي تعيق الالتزام الفعلي بهذه الحقوق؛ وصولاً إلى تقديم استراتيجية تطوير شاملة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وشملت مجتمعها العاملين في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود حاجة واضحة لتطوير مهارات العاملين في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في حماية حقوق الملكية الفكرية، مع وجود فجوة معرفية في استثمار أنظمة إدارة المكتبات الذكية بنسبة (60%) بينما أظهرت الدراسة أن هناك توجه متوسط نحو توجيه المستفيدين للاستخدام القانوني للموارد بنسبة (53.33%) بينما بينت الدراسة أن60% من أخصائي المكتبة المركزية لم يقوموا بأي دور داخل المكتبة تجاه ممارسات حقوق الملكية الفكرية وهو يُعد دليلاً على غياب مبادرات التوعية، كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة التوازن في التوزيع الوظيفي بالمكتبة المركزية من خلال الاستعانة بالأخصائيين المتخصصين وتأهيل الإداريين فنيًا، مع تعزيز التعاون مع هيئات قانونية وأكاديمية، ووضع خطة تدريبية شاملة تغطي الجوانب القانونية والأخلاقية والتقنية، وتحسين البنية التحتية الرقمية الحديثة، وتصميم برنامج تدريبي متكامل لتعزيز الكفاءة المهنية للعاملين بالمكتبة المركزية.

الكلمات المفتاحية: حقوق الملكية الفكرية؛ حقوق المؤلف؛ المكتبات المركزية؛ مكتبات جامعة الأزهر.

تاريخ استلام البحث: 2025/6/9 **تاريخ إجازة البحث: 2025/9/10**

0/ تمهيد.

تعد حقوق الملكية الفكرية من الأسس الحيوية التي تضمن حماية إبداعات الفكر البشري في مختلف المجالات، بما في ذلك الأدب والفنون والاختراعات، ومنذ القرون الماضية، بدأت الدول في وضع قوانين لحماية هذه الحقوق، حيث تم إقرار أول قانون لحماية حقوق المؤلف في إنجلترا عام (1710)، ومن ثم توالت الجهود الدولية لتوحيد هذه التشريعات من خلال اتفاقيات عالمية مثل اتفاقية "جنيف" ولأهمية هذه الحقوق في الحفاظ على الإبداع وحمايته، تلعب المكتبات المركزية دورًا محوريًا في تطبيق هذه التشريعات من خلال تنظيم وحماية المعرفة، وتسهيل الوصول إليها وفقًا للمعايير القانونية المعمول بها، وتُعد حقوق الملكية الفكرية من أبرز الحقوق التي ينبغي حمايتها وتفعيلها على نحو جاد، إذ إنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بإبداعات الإنسان العقلية ومنتجاته الفكرية، ويُسهم احترام هذه الحقوق في تحفيز القدرات الابتكارية، وتنمية الإبداع في مختلف مجالات المعرفة؛ بما يعود بالنفع على المجتمع بأسره، ويُعد الاهتمام بحماية الملكية الفكرية مؤشرًا على مدى تقدم الدول وتحضرها، وحرصها على مواكبة متطلبات الحداثة والتطور العلمي والثقافي (الدرقاوي، 2022).

وفي ظل التحولات المتسارعة في إنتاج المعرفة وتداولها، أصبحت حقوق الملكية الفكرية عنصرًا حيويًا لضمان حماية المحتوى العلمي وتنظيم استخدامه في الأوساط الأكاديمية، وتبرز المكتبات المركزية كمؤسسات محورية في هذا السياق، ليس فقط بوصفها مراكز لتجميع وحفظ المعرفة، بل أيضًا كجهات فاعلة في تطبيق السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية بما يضمن التوازن بين حق الوصول وحق الحماية، وفي هذا الإطار؛ تكتسب دراسة واقع ممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات أهمية متزايدة، خاصة في الجامعات التي تشهد إنتاجًا علميًا متنوعًا وضخمًا، مثل جامعة

الأزهـر، إذ تتطلـب بيئـة العمـل بالمكتبـة المركزيـة تـوافر مسـتوى معرفـي ومهنـي متقـدم لـدى العـاملين، إلـى جانـب الـوعي بالتقنيـات الحديثـة، وقـدرتهم علـى توظيفهـا بمـا يخـدم الالتـزام بتلـك الحقـوق، ومـن هنـا تنبـع الحاجـة إلـى دراسـة تلـك الممارسـات وتحليـل مـدى جاهزيـة الكـوادر البشـرية، وبيـان آليـات الـدعم التقنـي، والتـدريب المهنـي المتـوفرة؛ بهـدف الإسـهام فـي تطـوير تلـك المكتبـات فـى إطـار تطبيقـي أكثـر فاعليـة وشـمولًا لمبـادئ ممارسـات حقـوق الملكية الفكرية داخل المكتبات المركزية (عيسى، 2020).

1/1 مشكـلـة الدراسـة.

تعـد حقـوق الملكيـة الفكريـة مـن القضـايا الحيويـة التـي تتطلـب تطبيقًـا صـارمًا فـي بيئـة المكتبـات الجامعيـة، خاصـة فـي المكتبـات المركزيـة التـي تعـد بمثابـة المصـدر الأساسـي للمعلومـات والمـوارد الأكاديميـة، وعلـى الـرغم مـن الأهميـة البالغـة لحمايـة هـذه الحقـوق فـي ظـل التحـولات الرقميـة الكبيـرة التـي يشـهدها قطـاع المكتبـات، إلا أن المكتبـة المركزيـة بجامعـة الأزهـر تعـاني مـن غيـاب السياسـات الواضـحة، والإجـراءات المنظمـة التـي تضـمن التطبيـق السـليم لحقـوق الملكيـة الفكريـة، وهـذه الفجـوة فـي التنظـيم والتوجيـه تعيـق الفعاليـة فـي حمايـة المصـنفات الفكريـة؛ وتزيـد مـن المخـاطر المتعلقـة بالاسـتخدام غيـر القـانوني للمحتويـات المحميـة، كمـا يلاحـظ غيـاب الـوعي الكـافي لـدى بعـض الأخصـائيين فـي المكتبـة بشـأن مسـؤولياتهم القانونيـة والمهنيـة فـي حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة فـي المكتبـة المركزيـة **وفـى ضـوء ذلك يمكن أن تتضح إشكالية الدراسة في النقاط التالية.**

1. **غيـاب السياسـات والإجـراءات الواضـحة:** كعـدم وجـود سياسـات واضـحة ومُنظمـة لحمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة فـي المكتبـة المركزيـة بجامعـة الأزهر.

2. **ضعف الوعي المهني:** كنقص في وعي الأخصائيين والممارسين في المكتبة بحقوق الملكية الفكرية وتأثير ذلك على ممارساتهم اليومية.
3. **تحديات في تطبيق الحقوق:** كغياب أدوات وتقنيات فعّالة لدعم تطبيق حقوق الملكية الفكرية، مثل التقنيات الحديثة الداعمة لحماية حقوق الملكية الفكرية.
4. **الحاجة لتطوير حماية حقوق الملكية الفكرية:** كتطوير استراتيجيات وممارسات فعّالة لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر.

2/1 أهمية الدراسة:

- تتمثل أهمية الدراسة في عدة جوانب، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. **الأهمية العلمية والأكاديمية:** تُسهم الدراسة في سد فجوة بحثية هامة تتعلق بتطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية بالجامعات المصرية، لا سيما في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر؛ كونها تقدم خدماتها للعديد من الكليات وتقتنى انتاجها الفكري، وبذلك تسهم في إثراء الأدبيات في مجال علم المكتبات والمعلومات، وتعزز الفهم للممارسات المتبعة في هذا المجال والمتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية.
2. **الأهمية العملية:** تقدم الدراسة تقييمًا ميدانيًا دقيقًا للممارسات والإجراءات المتبعة في المكتبات المركزية، مما يوفر مرجعية عملية لصانعي القرار، من مديري المكتبات، وأخصائي المعلومات، تطوير استراتيجيات بما يواكب احتياجات المكتبية الحديثة.
3. **الأهمية التخصصية:** وذلك من خلال تسلط الضوء على مستوى وعي أخصائي المكتبات والمعلومات بحقوق الملكية الفكرية وأثر ذلك على

تطبيقها الفعلي، وتحديد الفجوات التدريبية والمهنية وتوجيه الجهود نحو تطوير البرامج التدريبية بصورة أكثر تركيزًا وفاعلية.

4. **الأهمية التقنية:** تبرز الدراسة أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في تعزيز تطبيق حقوق الملكية الفكرية داخل المكتبات المركزية، وبذلك؛ تفتح الدراسة أفقًا بحثيًا حديثًا ومهمًا في ظل التحول المتسارع في بيئات العمل بالمكتبات المركزية.
5. **الأهمية المستقبلية:** من خلال تقديم استراتيجية مقترحة لتطوير ممارسات حماية حقوق الملكية الفكرية داخل المكتبات المركزية، وفتح المجال لتطبيق حلول مستقبلية أكثر كفاءة واستدامة، والأسهم في تعزيز حماية الحقوق الفكرية في المكتبات المركزية بصورة مستدامة.

3/1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في" **رصد ممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر** " وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. تحليل المستويات الوظيفية والتدريبية والمعرفية لدى العاملين لتقييم ممارساتهم لتطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية.
2. رصد الممارسات المهنية المتعلقة بتطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر.
3. قياس معدلات الوعي لدى العاملين في المكتبة المركزية بإسهامات التقنيات الحديثة في دعم ممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية.
4. تحليل واقع الاحتياجات التدريبية المهنية لدى العاملين بالمكتبات المركزية في مجال تقنيات وإدارة حماية حقوق الملكية الفكرية.

5. استكشاف اتجاهات العاملين في المكتبات المركزية نحو تنمية مهاراتهم تجاه استخدام التقنيات الحديثة في حماية حقوق الملكية الفكرية.
6. الكشف عن التحديات التي تواجه ممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية بجامعة الأزهر.
7. تقديم استراتيجية لتطوير ممارسات تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية المصرية.

4/1 تساؤلات الدراسة:

يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في" **ما هي ممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر** " وذلك من خلال تحقيق التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المستويات الوظيفية والتدريبية والمعرفية لدى العاملين لتقييم ممارساتهم لتطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية.
2. ما الممارسات المهنية المتعلقة بتطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر.
3. ما معدلات الوعي لدى العاملين في المكتبة المركزية بإسهامات التقنيات الحديثة في دعم ممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية.
4. ما واقع الاحتياجات التدريبية المهنية لدى العاملين بالمكتبات المركزية في مجال تقنيات وإدارة حماية حقوق الملكية الفكرية.
5. ما هي اتجاهات العاملين في المكتبات المركزية نحو تنمية مهاراتهم تجاه استخدام التقنيات الحديثة في حماية حقوق الملكية الفكرية.
6. ما التحديات التي تواجه ممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية بجامعة الأزهر.
7. تقديم استراتيجية لتطوير ممارسات تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية المصرية.

5/1 مجتمع الدراسة:

يتكوَّن مجتمع الدراسة من العاملين في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر حيث يشمل كل من:

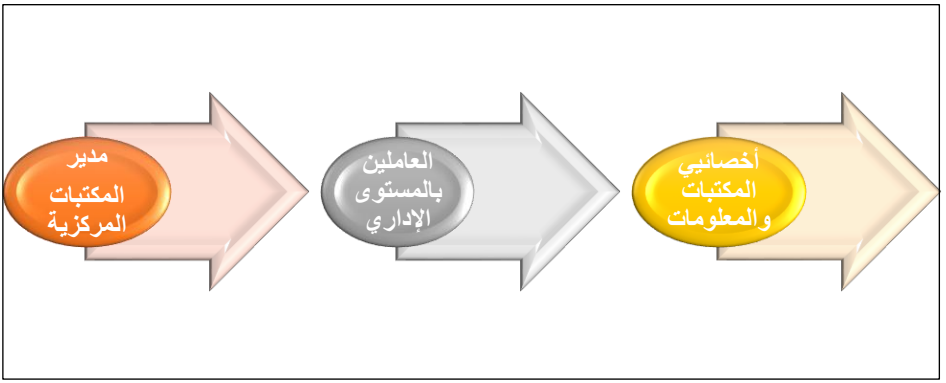

الشكل رقم (1) مجتمع الدراسة من العاملين في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر

كما يُركِّز مجتمع الدراسة على المسؤولين عن التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة لسياسات إدارة المعرفة، وتطبيق حقوق الملكية الفكرية، مما يتيح الوقوف على ممارسات واقعية ويمكن بيانهم في التالي:

الجدول رقم (1) مجتمع الدراسة حسب المستويات الوظيفية

م	المستوى الوظيفي	العدد	النسبة
	مدير المكتبة المركزية	1	.3%2
	أخصائي المكتبات والمعلومات	10	.8%23
	العاملين بالمستوى الإداري	31	%83.7
	الإجمالي	42	100%

يتضح من الجدول رقم (1) أن توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقًا للمستوى الوظيفي أن غالبية مجتمع الدراسة ينتمون إلى المستوى الإداري، حيث بلغ عددهم (31) فردًا، بنسبة 73.8% من إجمالي العينة، مما يشير

إلى أن فئة العاملين الإداريين تمثل الشريحة الأكبر في الدراسة، بينما شكّل أخصائي المكتبات والمعلومات نسبة 23.8% بعدد (10) أفراد، وهي فئة محورية نظرًا لارتباطها المباشر بممارسات تطبيق حقوق الملكية الفكرية. أما مديرو المكتبة المركزية فكان تمثيلهم محدودًا للغاية، حيث بلغ عددهم (1) فقط، بنسبة 2.3%، وهو ما قد يعود إلى قلة عدد المديرين في هيكل المكتبة، إلا أن تمثيلهم في الدراسة يظل ضروريًا لتقديم رؤية استشراقيه أو إدارية عليا حول السياسات المعتمدة في المكتبة المركزية.

6/1 حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر جوانب الدراسة الموضوعية على رصد وتحليل ممارسات تطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية، مع التركيز على السياسات والإجراءات، ووعي الأخصائيين، ودور التقنيات الحديثة في دعم هذه الممارسات، وذلك في إطار نظري وتطبيقي ميداني بالمكتبة المركزية بجامعة الأزهر.
- **الحدود الجغرافية:** تتركز حدود الدراسة المكانية في "جمهورية مصر العربية" وتحديدًا في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر بالقاهرة باعتبارها المكتبة الوحيدة بالجامعة، وتقدم خدماتها وتقتنى كافة الانتاج الفكري للجامعة.
- **الحدود النوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل البيانات النوعية التي تتعلق بـ:

1. الممارسات والإجراءات المتبعة لتطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية بجامعة الأزهر.
2. مستوى الوعي المهني لدى أخصائي المكتبات والمعلومات بشأن حقوق الملكية الفكرية.
3. دور التقنيات الداعمة لتعزيز ممارسات تطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية .

4.البيانات الإدارية والتقنية المرتبطة بتطبيق حقوق الملكية الفكرية دون التطرق إلى التطبيقات التقنية أو المعايير الأكاديمية الخاصة بتطوير المحتوى.

- **الحدود الزمنية:** تتناول الدراسة الفترة من (شهر يناير إلى شهر مايو عام 2025م) بوصفها فترة شهدت تطورات تقنية ملحوظة، وتزايدًا في الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية وتداخل التقنيات في منظومة العمل داخل المكتبات المركزية.

7/1 منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على "**المنهج الوصفي التحليلي** " الذي يتناسب مع طبيعة الأهداف والسياق الموضوعي للدراسة، ويُعد هذا المنهج ملائمًا لرصد الواقع الفعلي لتطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية، وتحليل أبعاده، والممارسات المتبعة بجامعة الأزهر (محجوب، 2024). وقد تم توظيف هذا المنهج في مختلف مراحل الدراسة على النحو التالي:

1. **الجانب الوصفي للدراسة:** تم استخدامه في رصد الواقع الحالي للمكتبات المركزية في جامعة الأزهر من حيث السياسات والإجراءات المتبعة، ومدى الالتزام بتطبيق حقوق الملكية الفكرية؛ ومستوى الوعي بها (الجعكي، 2024).
2. **الجانب التحليلي للدراسة:** تم استخدامه لتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من أفراد مجتمع الدراسة، ولتفسير مدى ارتباط وعي الأخصائيين بالتطبيق الفعلي للحقوق الملكية الفكرية، وللوقوف على أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم تلك الممارسات، ومدى مساعدة عمليات الدمج بين الجوانب الوصفية والتحليلية في تقديم فهم شامل ومعمق لممارسات تطبيق حقوق الملكية الفكرية في بيئة

المكتبات المركزية مما يُمهد لإيجاد استراتيجية مستقبلية تستند إلى أسس واقعية وعلمية (عبده، 2015).

8/1 أدوات جمع البيانات

• اعتمد الباحثان في جمع البيانات اللازمة للدراسة على الأدوات الأتية:

الاستبيان : وهي أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال سلسلة من التساؤلات المتصلة بالجوانب المختلفة لموضوع الدراسة بهدف المساعدة في استكشاف ممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية بجامعة الأزهر (جوهري، 2022).

أ- **المقابلات المقننة:** وهى محادثة موجهة قام بها الباحثان مع أشخاص من مجتمع الدراسة هدفها استثارة أنواع معينة من المعلومات، وهى تتميز بالتواصل المباشر، وتعد هذه الأداة من الأدوات الهامة في البحوث الميدانية.

ب- **أدوات المعالجة الإحصائية:** تم الاعتماد على برنامج (SPSS) في المعالجات الإحصائية للبيانات التي تم التوصل إليها من خلال ادوات جمع البيانات، وذلك لإنجاز مختلف المعالجات الإحصائية، بالصورة المحققة لأغراض الدراسة، واستخلاص النتائج المستهدفة (ربيع، 2010).

ج_ أسلوب صياغة الاستشهادات المرجعية: تم الاعتماد فى صياغة الاستشهاد المرجعي على أسلوب الجمعية الأمريكية للغات (APA) سواء في الحاشية أو في قائمة المصادر والمراجع، وذلك نظرا لشهرته الواسعة، ومرونته وسهولته وبهدف توحيد صياغة الاستشهادات المرجعية **(Association Psychological American, 2022).**

1/8/1 إجراءات التطبيق العملي لأدوات الدراسة:

- **أولا:** تم تحديد مجتمع الدراسة في العاملين بالمكتبة المركزية بجامعة الأزهر بمدينة نصر، باعتبارها تمثل بيئة الدراسة المستهدفة، ولما تحظى به من مكانة محورية في المنظومة الجامعية بجامعة الأزهر، وتشمل فئات العاملين كلًّا من المديرين، والأخصائيين، والعاملين بالمستوى الإداري، وتم تحديد مجتمع الدراسة بصورة مسحية حيث اشتمل على كافة العاملين بالمكتبة المركزية، وقد بلغ عددهم (42) فردًا، من مدير المكتبة(1)، وعدد (10) من أخصائي المكتبات والمعلومات، و(31) العاملين الإداريين.
- **ثانيا:** تم تصميم أداة مناسبة لجمع البيانات تمثلت في استبانة مُحكمة، أُعدت في ضوء أهداف الدراسة، وتضمنت مجموعة من المحاور الرئيسية الداعمة لأهداف الدراسة.
- **ثالثا: التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة:** تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على عدد من المحكّمين المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات وحقوق الملكية الفكرية[1]، بهدف التأكد من سلامة صياغة العبارات، ووضوحها، ومدى ملاءمتها للأهداف والمحاور المحددة للدراسة، وكذلك شمولها للجوانب التي تتناولها المشكلة البحثية. وقد قام المحكّمون

[1] قائمة بالسادة المحكمين:

1. ا.د عبدالرحيم محمد عبدالرحيم — أستاذ ورئيس قسم المكتبات والمعلومات كلية الآداب– جامعة سوهاج.
2. ا.د هشام محمد الشريف — أستاذ علم المكتبات والمعلومات بالولايات المتحدة الامريكية – جامعة كوبنز .
3. ا.د عبد المحسن محمد محفوظ — أستاذ علم المكتبات والمعلومات المساعد – بكلية اللغة العربية بأسيوط جامعة الأزهر.
4. ا.د محمود محمد بخيت — أستاذ علم المكتبات والمعلومات المساعد – بكلية اللغة العربية بأسيوط جامعة الأزهر.

بإبداء ملاحظاتهم وتوصياتهم، والتي أُخذت في الاعتبار عند إعداد الصيغة النهائية للأداة، مما عزز من الصدق الظاهري والمحتوى للاستبيان. كما تم التحقق من الصدق البنائي من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والمحور الذي تنتمي إليه، حيث جاءت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05)، بما يعكس اتساق الفقرات مع المحاور وارتباطها بالمفهوم الذي تقيسه. للتحقق من ثبات أداة الدراسة، تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (30) استمارة صحيحة من مجتمع الدراسة، ثم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لكل محور من محاور الأداة وللاستبيان ككل. وقد تراوحت قيم معامل الثبات بين (0.78) و (0.91) لمحاور الاستبيان، في حين بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (0.88)، وهي قيم تشير إلى مستوى ثبات مرتفع يحقق الحد المقبول علميًا (0.70 فأكثر)، مما يؤكد إمكانية الاعتماد على الأداة في جمع البيانات وتحقيق أهداف الدراسة.

- **رابعاً: توزيع الاستبانات** تم توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة ميدانيًا داخل المكتبة المركزية بجامعة الأزهر، مع تقديم شرح وافٍ حول أهداف الدراسة، وضمان سرية المعلومات، واستخدامها لأغراض البحث فقط، وقد تم جمع الاستبانات يدويًا بعد استكمالها، وجرى التدقيق فيها والتأكد من اكتمالها وصلاحيتها للتحليل.
- **خامسا: الاستبيانات الصحية وغير الصالحة:** بلغ عدد الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة (42) استمارة، استُرجع منها (30) استمارة صحيحة بنسبة 71.43%، في حين بلغ عدد الاستبيانات التالفة أو غير المسترجعة (12) استمارة بنسبة 28.57% من إجمالي المجتمع، وهي نسبة استجابة جيدة تمثل عينة الدراسة الفعلية التي أُجريت عليها التحليلات الإحصائية. حيث أكد الأستاذ الدكتور "محمد

فتحي عبد الهادي" أن نسب الرفض بالنسبة للاستبيانات تتراوح بين (30% : 40%)، وأن نسب الاستبيانات التي لم تعتمد كانت لعدم اكتمال إجاباتها, واستبيانات لم تسترد، وبناء عليه فإن نسبة الاستبيانات المفقودة وغير الصالحة في الدراسة الحالية لم تتخط المؤشرات السابقة وهو ما يمكن بيانه في الشكل التالي:

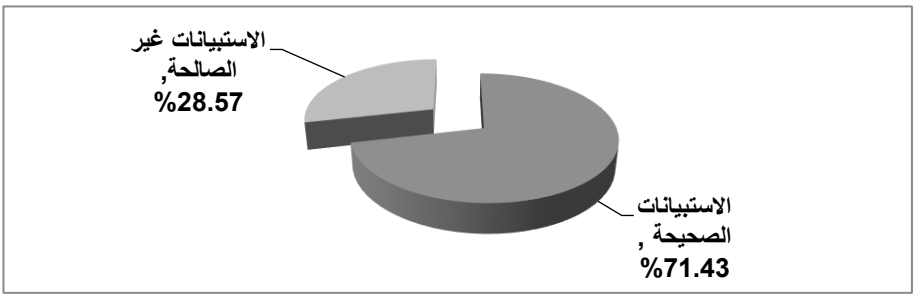

الشكل رقم (2) الاستبيانات الصحية وغير الصالحة

- **خامسا:** تم ترميز الاستجابات ومعالجتها إحصائيًا باستخدام برنامج (SPSS)، حيث استخدمت أساليب التحليل الوصفي المناسبة مثل: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، بما يسهم في تقديم صورة كمية واضحة للواقع الحالي لممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية.

9/1 مصطلحات الدراسة:

1/9/1 الحقوق:(rights).

1. يعرف **المعجم الوسيط** الحق: هو الثابت الذي لا يسقط، والحقوق: ما يثبت للشخص من امتيازات أو التزامات مقررة بمقتضى الشرع أو القانون(المعجم الوسيط، 1960)
2. ويعرف **لسان العرب** الحق هو نقيض الباطل، ويأتي بمعنى الواجب

اللازم الذي يثبت للغير، والحقوق هي ما يجب أداؤه أو استيفاؤه (ابن منظور، 1966).

3. يعرف **القاموس القانوني** (Black's Law Dictionary) الحق هو مصلحة معترف بها ومحميّة قانونًا، تمكّن صاحبها من المطالبة بها أو التمسك بها تجاه الآخرين (إلياس، 1960).

- **ويمكن تعريف الحقوق إجرائيا:** بأنها الامتيازات أو السلطات التي يخولها القانون أو الشرع للأشخاص لحماية مصالحهم المشروعة، سواء كانت شخصية أو مالية أو معنوية.

2/9/1 الملكيّة الفكريّة(Intellectual Property Rights).

يعرّفها مجمع اللغة العربية بالقاهرة بأنها: امتلاك جهة أو شخص لأعمال الفكر الإبداعي مثل الاختراعات والمصنفات الأدبية أو الفنية والتصاميم والشعارات والصور والأسماء والرموز المستخدمة في التجارة وهي محمية قانونًا بحقوق تمكّن أصحابها من الاستفادة منها، مثل براءة الاختراع وحق المؤلف والعلامات التجارية (مجمع اللغة العربية، 2022).

وتعرفها الموسوعة الرقمية بأنها: حقوق أساسية مصانة بالقانون، تمكّن المخترعين والكتاب والفنانين وأصحاب العلامات التجارية من حماية أعمالهم المميزة، وتقسّم إلى حق المؤلف والفن والأدب من جهة، وحق الملكية الصناعية من جهة أخرى (الموسوعة الرقمية، 2020).

ويعرفها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بأنها حقوق قانونية تحمي الابتكارات أو الاختراعات الناتجة عن نشاط فكري في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية، ويشير إلى أن أكثر الحقوق شيوعًا تشمل براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر والعلامات والأسرار التجارية (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2023).

3/9/1 المكتبات المركزية:(Central Libraries)

يعرّفهـــا الاتحـــاد الـــدولي لجمعيـــات المكتبـــات (IFLA) المكتبـة المركزيـة هـى المكتبـة الأم التـي تقـوم بتنسـيق العمـل بـين المكتبـات الأخـرى فـي المؤسسـة، وتكـون عـادةً فـي موقـع إداري مركـزي، وتـوفر خـدمات الإعـارة والبحث والاطلاع لجميع المستفيدين. (IFLA، 2022).

تعرفهـــا الموســـوعة العربيـــة لعلـــوم المكتبـــات والمعلومـــات المكتبـة المركزيـة: هـي المكتبـة الكبـرى التـي تُنشـأ عـادةً فـي الجامعـات والمؤسسـات الكبـرى، وتضـم المقتنيـات الرئيسـة، وتُعـد مسـؤولة عـن إدارة وتنظـيم العمـل المكتبـي والإشـراف علـى المكتبـات الفرعيـة التابعـة (الموسـوعة العربيـة لعلـوم المكتبات والمعلومات، 2014).

ويعرفهـــا قـــاموس مصـــطلحات المكتبـــات والمعلومـــات المكتبـة المركزيـة: المكتبـة الرئيسـة فـي الجامعـة أو الكليـة أو المؤسسـة الكبـرى، التـي تضـم المجموعـات الرئيسـة وتقـدم خـدمات مركزيـة للمكتبـات الفرعيـة أو القسمية.) (Dictionary of Library and Information Science – Cengage, 2004).

ويمكـن تعريـف المكتبـة المركزيـة اجرائيـا: بأنهـا المكتبـة الرئيسـة فـي الجامعـة أو المؤسسـة، التـي تضـم المقتنيـات والخـدمات الأساسـية، وتشـرف علـى تنظـيم وإدارة المكتبـات الفرعيـة، وتعمـل علـى تنسـيق السياسـات والإجـراءات وتـوفير خـدمات معلوماتيـة متكاملـة لـدعم التعلـيم والبحـث العلمـي وخدمـة المسـتفيدين. يقصـد بالمكتبـة المركزيـة فـي هـذه الدراسـة: المكتبـة المركزيـة بجامعـة الأزهـر (مدينـة نصـر بالقـاهرة)، وهـي المكتبـة الأم بالجامعـة، التـي تتـولى جمـع وتنظـيم وحفـظ وإتاحـة مصـادر المعلومـات المطبوعـة والإلكترونيـة، وتقـدم خـدمات الإعـارة والاطـلاع والبحـث وتشـرف

إداريًا وفنيًا على المكتبات الفرعية بالكليات بالوجه القبلي والبحري، بما يضمن تنسيق السياسات وتكامل الخدمات.

10/1 الدراسات السابقة:

تُعد مراجعة الدراسات السابقة خطوة أساسية في بناء الإطار المنهجي للبحث، إذ تمكّن الباحثان من تحديد المنهج الملائم، والمتغيرات ذات الصلة، وفهم طبيعة مجتمع الدراسة، إلى جانب تعزيز الإطار النظري من خلال المقارنة والتحليل بين ما توصلت إليه الأدبيات السابقة وما تستهدفه الدراسة الحالية، وفي هذا الإطار، أُجري مسح منهجي شامل للأدبيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، مع التركيز على ممارساتها في المكتبات المركزية، بهدف رصد الاتجاهات البحثية، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف، والكشف عن الثغرات المعرفية. وقد استند المسح إلى مصادر متعددة، شملت قواعد البيانات العالميةERIC, JSTOR, (Springer, LISA، Science Direct, Emerald, ProQuest, ACM Digital Library, Scopus)، والمصادر العربية مثل قاعدة الهادي للمعلومات، وفهرس اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وبنك المعرفة المصري، ومحركScholar Google، مع الاعتماد على مصطلحات مفتاحية مرتبطة بموضوع الدراسة مثل: "حقوق الملكية الفكرية"، و"حقوق المؤلف الفكرية"، و"المكتبات المركزية"، و"مكتبات جامعة الأزهر." كما اقتصرت الدراسات على البحوث العلمية المحكمة ورسائل الماجستير والدكتوراه وتم ترتيب الدراسات زمنيا من الأقدم إلى الاحدث من عام 2020م إلى 2024م.

1/10/1 الدراسات السابقة العربية:

هدفت دراسة العبيدان إلى تحليل حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات العلمية في سياق سوق النشر العلمي التجاري بالكويت، مع

التركيز على مواجهة ظاهرة السرقات العلمية. اعتمد البحث على المنهج التحليلي القانوني لتقييم قانون حقوق الملكية الفكرية رقم 75 لسنة 2019، وكشفت عن ثغرات قانونية تتعلق بعدم وضوح الآليات التنفيذية لحماية السوق العلمي التجاري بشكل خاص. أسفرت الدراسة عن اقتراح حلول قانونية لتعزيز حماية الحقوق الأدبية والمالية للباحثين والناشرين، بهدف تطوير سوق نشر علمي كويتي يتمتع بحماية قانونية فعالة تضمن التوازن بين المصالح التجارية وحماية الملكية الفكرية. (العبيدان، 2020).

تناولت دراسة الفريجي تحديات حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية بالمملكة العربية السعودية، مركزة على واقع حقوق المؤلفين الفكرية والمادية في سياق التحولات الرقمية المتسارعة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمسحي لتحليل أثر التحول الرقمي على منظومة الملكية الفكرية، وأظهرت النتائج اهتمامًا متزايدًا على المستويات الدولية والوطنية بحماية هذه الحقوق باعتبارها ضرورة ثقافية واقتصادية واجتماعية لدعم التنمية. كما أكدت أهمية تطوير البنية التشريعية والمعلوماتية لتعزيز ثقافة حماية الإبداع وضمان تطبيق فعال للحقوق في البيئة الرقمية، مع التوصية بدعم برامج التوعية وتفعيل الابتكار المؤسسي لحماية الملكية الفكرية بشكل مستدام في مجتمع المعرفة (الفريجي، 2020).

استعرضت دراسة محمد تحليل حماية حقوق الملكية الفكرية والأرشيفية الخاصة ببرامج هيئة الإذاعة المصرية، باعتبارها تراثًا مسموعًا ذا قيمة ثقافية وحضارية كبيرة. استعرضت الدراسة تاريخ نشأة الإذاعة المصرية والقوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة، مع التركيز على تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات وانتشار النهب الإلكتروني على حماية هذا التراث، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتقييم طرق توثيق البرامج الإذاعية وفقًا للمعايير الوصفية الدولية، بالإضافة إلى

المنهج التاريخي لتتبع تطور الإذاعة عبر الزمن، أوصت الدراسة بتبني تقنيات توثيق حديثة تضمن الحفظ القانوني والآمن للتراث الإذاعي، مع تعزيز الجهود المؤسسية لحمايته من الضياع والتدهور (محمد، 2021).

هدفت دراسة عفيف إلى استعراض تشريعات حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة من منظور علم المكتبات والمعلومات في الجزائر، مع التركيز على أهمية حماية هذه الحقوق داخل المؤسسات الوثائقية ودورها الحيوي في تطوير رسالة هذه المؤسسات، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحديد وتحليل التشريعات المتعلقة بحماية المصنفات والبراءات، وتسليط الضوء على دور أخصائي المكتبات والمعلومات في تطبيق هذه النظم القانونية، وأظهرت النتائج أن حماية حقوق الملكية الفكرية تشكل ركيزة اقتصادية أساسية لتعزيز دور المكتبات كمؤسسات خدمية ومنظمات أعمال، مع التأكيد على ضرورة تبني أساليب مثلى للاستفادة من الإطار التشريعي لضمان حماية الحقوق ودعم تطور المؤسسات الوثائقية الجزائرية. (عفيف، 2021).

استهدفت دراسة عويس التعرف على حقوق الملكية الفكرية من حيث مفهومها وأنواعها وأهم القوانين المنظمة لها، بالإضافة إلى استعراض مفهوم البحث العلمي وأنواعه ومعوقاته، مع التركيز على قانون حماية الملكية الفكرية المصري واتفاقياتها الدولية. اعتمدت الدراسة منهج الوصف والتحليل لاستعراض التشريعات القائمة ومدى تأثيرها على دعم البحث العلمي. توصلت الدراسة إلى ضرورة تعديل قانون حق الملكية الفكرية المصري رقم 82 لسنة 2002 لتعزيز الحماية، وأكدت أهمية وجود تشريع واضح لحق المؤلف ودور مؤسسات فض المنازعات. أوصت الدراسة بوضع استراتيجية وطنية متكاملة للملكية الفكرية الرقمية تستشرف التطور العلمي والتكنولوجي، إلى جانب تطوير معايير تقييم الضرر الناتج عن التعديات، ودراسة البعد الاقتصادي للملكية الفكرية الرقمية وأثرها على الاقتصاد الوطني،

والعمل على تطوير مؤسسات حقوق الملكية الفكرية لمواكبة الثورة المعلوماتية (عويس، 2021).

تناولت دراسة الكشكي رخص المشاع الإبداعي من خلال تحليل العلاقة بينها وبين حقوق الملكية الفكرية، ودرست مدى توافق هذه الرخص مع حق المؤلف وإتاحة المصنفات للمجتمع، كما عرضت أنواع هذه الرخص وطبقاتها، وطرق الاستخدام العادل والملك العام، إضافة إلى الوضع الدولي والعربي في استخدام هذه الرخص والمنصات التي تعتمدها، توصلت الدراسة إلى أن رخص المشاع الإبداعي تؤثر إيجابيًا على حقوق الملكية الفكرية، فهي تحافظ عليها ولا تلغيها، بل تعتبر امتدادًا مبنيًا عليها، مع احترام الحقوق المعنوية للمؤلفين عند نشر أعمالهم وفق هذه الرخص، ومن التوصيات التي قدمتها الدراسة، تشجيع الجامعات المصرية والعربية على نشر الأبحاث والرسائل الجامعية والمقالات تحت رخص المشاع الإبداعي، إضافة إلى ضرورة إدراج هذه الرخص في التشريعات الوطنية، وتبني المكتبات الوطنية ووزارات الاتصال لها، (الكشكي، 2021).

بينت دراسة خلف ومرسي والعربي دور المكتبات ومرافق المعلومات الدولية في حماية حقوق الملكية الفكرية ضمن البيئة الرقمية، مع التركيز على التحديات القانونية والأخلاقية التي تفرضها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على ممارسات هذه المؤسسات، خصوصًا فيما يتعلق بحقوق المؤلف. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بتحليل السياسات والمعايير الخاصة بإدارة الإتاحة الرقمية والخدمات المرجعية والإعارة في إطار الاستخدام العادل، وأظهرت النتائج أن المكتبات تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التوازن بين إتاحة المعلومات بحرية والالتزام بحماية حقوق المؤلفين، بسبب نقص السياسات الواضحة والوعي بتطبيق أنظمة التراخيص والاستخدام العادل. أوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات تنظيمية مرنة، وزيادة وعي العاملين بالمكتبات بالحقوق الرقمية، وتفعيل التراخيص

القانونية للمحتوى الرقمي لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية دون المساس بحق الوصول إلى المعرفة (خلف، 2022).

هدفت دراسة المواردي وعلي إلى تقديم عرض شامل لمفهوم حقوق الملكية الفكرية وأقسامها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم القوانين الوطنية والدولية المنظمة لهذه الحقوق، مع تركيز خاص على القانون المصري رقم 82 لسنة 2002م، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما ناقشا الجهات المعنية بحماية الملكية الفكرية في مصر وشرحا الشروط والحقوق المتعلقة بالمصنفات المحمية. أظهرت النتائج أهمية القوانين المصرية في تنظيم وحماية حقوق المؤلف وأنواع الحقوق ووسائل الحماية المتاحة، إضافة إلى التزام مصر بالاتفاقيات الدولية التي تعزز حماية الملكية الفكرية. أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تطوير التشريعات الوطنية لتواكب التطورات الدولية وتفعيل دور الجهات المختصة لزيادة الوعي بحقوق الملكية الفكرية وتحسين آليات الحماية والتنفيذ (المواردي، 2023).

تناولت دراسة محمد بن شهيدة قضية الملكية الفكرية في سياق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، مركزة على التحديات القانونية المرتبطة بحماية حقوق المبدعين والمبتكرين في هذا المجال المتسارع. هدفت الدراسة إلى إبراز دور حقوق الملكية الفكرية، بما يشمل براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية والملكية الصناعية، في دعم الابتكار والتطور التكنولوجي، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي القانوني لرصد التحديات المعاصرة التي تواجه حماية الابتكارات الناتجة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي، وقد خلصت الدراسة إلى أن حماية هذه الحقوق تمثل أداة حيوية لتشجيع الاستثمار والبحث العلمي، وتعزيز التنافسية في السوق التكنولوجي، مما يسهم في التقدم العلمي والاقتصادي، وأوصت بضرورة تطوير أطر قانونية مرنة تواكب تطور الذكاء الاصطناعي وتضمن حماية فعالة للملكية الفكرية في هذا السياق (شهيدة، 2023).

استعرضت دراسة ابتسام شتا تحليل واقع تأمين المعلومات الإلكترونية بالمكتبة المركزية لجامعة الأزهر، مع التركيز على المخاطر الإلكترونية التي قد تهدد الأجهزة والبرامج والبيانات والشبكات، ودور المكتبة في تعزيز الأمان الرقمي للموظفين والمستفيدين، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، مستخدمة أدوات المسح والتحليل للكشف عن مكامن الخطر، وأظهرت النتائج أن المكتبة تضم 51 موظفًا من فئات متنوعة، وأن 98٪ من أجهزة الحاسب الآلي غير قادرة على تحديث أنظمة التشغيل الخاصة بها، مع غياب خطة استراتيجية فعالة لتعزيز الأمان الرقمي، وصعوبة تحديد احتياجات المكتبة التقنية، إضافة إلى ضعف التوعية الأمنية لدى العاملين والمستفيدين، وقد أوصت الدراسة بتبني حلول التخزين السحابي، ووضع خطة استراتيجية شاملة لتحسين الأمن الرقمي (شتا، 2023).

هدفت دراسة الفتلاوي إلى توضيح مفهوم الكتب الإلكترونية وأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين ودور النشر، مع التركيز على القوانين والعقوبات المتعلقة بالاعتداء على هذه الكتب. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع مراجعة الأدبيات القانونية والتشريعات الوطنية والدولية، حيث كشفت النتائج أن التطور التقني وسهولة نسخ الكتب الإلكترونية يهددان حقوق المؤلفين رغم وجود تشريعات حالية، التي تحتاج إلى تحديث لتعزيز الحماية القانونية، وبناءً عليه، أوصت الدراسة بضرورة تحديث القوانين لتشمل حماية شاملة للكتب الإلكترونية، فرض عقوبات رادعة على المخالفين، وتعزيز الوعي القانوني لدى جميع الأطراف، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات العلمية على تطبيق هذه القوانين لضمان حفظ الحقوق وحماية الجهود العلمية (الفتلاوي، 2023).

تناولت دراسة بن أمينة الذكاء الاصطناعي التوليدي كونه أزمة جديدة في حقوق الملكية الفكرية والإشكاليات القانونية المعاصرة الناجمة عن التطورات

المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، وخاصة التوليدي منه، والذي بات يمثل تحديًا جديدًا لنظم حماية حقوق الملكية الفكرية التقليدية، وهدفت الدراسة إلى استكشاف الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي التوليدي في ظل قدراته المتقدمة على الابتكار والتأليف، وناقشت مدى كفاية الأطر القانونية الحالية لمواكبة هذه الظاهرة، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي لتحليل الإشكال الفقهي والقانوني المحيط بهذه التقنية، وقد خلصت إلى أن المستجدات المتلاحقة في هذا المجال تفرض ضرورة ملحة لوضع إطار قانوني خاص ومتكامل لتنظيم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بإبداعات الذكاء الاصطناعي، بما يضمن حماية المبدعين، ويحافظ على التوازن القانوني في بيئة الابتكار الرقمي (أمينة، 2023).

استعرضت دراسة عبدالله محمد مفهوم الحماية التقنية لحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، مع التركيز على آليات الحماية الخاصة التي يلجأ إليها أصحاب الحقوق بسبب قصور القوانين الوطنية والدولية في حماية المصنفات الإلكترونية المنشورة على الإنترنت، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في توضيح كيفية استخدام الوسائل التكنولوجية مثل التشفير كآليات فعالة للتحكم والسيطرة على المصنفات الرقمية، مما يتيح لأصحاب الحقوق استغلالها عبر الترخيص مقابل الحصول على عائد مالي، وتوصلت الدراسة إلى أن الحماية التقنية تمثل خياراً حيوياً للتعويض عن القصور القانوني، مؤكدة على أهمية تطوير هذه الآليات التقنية وتعزيزها لمواجهة تحديات الاعتداءات الرقمية وحماية الملكية الفكرية في الشبكة الرقمية (عبدالله، 2024).

1/1/10/1 تحليل الدراسات العلمية العربية في سياق الدراسة الحالية:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات متعددة تتعلق بحقوق الملكية الفكرية من جوانب قانونية، تقنية، وإدارية، مع تركيز خاص على المكتبات المركزية، حيث تؤكد على أهمية تطوير الأطر التشريعية والتقنية والحوكمة

لتعزيز حماية هذه الحقوق ومواجهة تحديات العصر الرقمي ويمكن بيان تحليل الدراسات العلمية العربية من خلال التالى:

- **أولا: الهدف والمنهج:** دراسات مثل المواردي وعلي (2023) والفتلاوي (2023) اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض القوانين الوطنية والدولية المتعلقة بالملكية الفكرية، مع التركيز على القوانين المصرية، وضرورة تحديثها لمواكبة التحديات الرقمية، خصوصًا فيما يتعلق بالكتب الإلكترونية والمصنفات الرقمية. بينما ركزت دراسات أخرى كالكشكي (2021) على أطر حماية بديلة كالرخص المفتوحة (المشاع الإبداعي)، وعرضت تأثيرها الإيجابي في التوازن بين حماية حقوق المؤلف وفتح المجال للنشر والابتكار.
- **ثانيا: النتائج والتوصيات**: كشفت معظم الدراسات عن ضرورة تطوير التشريعات الوطنية لتواكب المستجدات التقنية، حيث أوصت دراسات محمد (2021) وعفيف (2021) وخلف ومرسي والعربي (2022) بضرورة تحديث السياسات القانونية والإدارية في المكتبات ومرافق المعلومات لمواجهة تحديات الإتاحة الرقمية مع احترام حقوق الملكية الفكرية، كما أظهرت دراسات أخرى مثل عبد الله (2024) أهمية تبني الحماية التقنية كالتشفير وآليات التحكم الرقمي كوسيلة تكميلية لقوانين الملكية الفكرية. بالإضافة إلى ذلك، ناقشت دراسات وعبدالله (2024) التأثير المتصاعد لتقنيات الذكاء الاصطناعي على حقوق الملكية الفكرية، وأشارت إلى ضرورة صياغة أطر قانونية وأخلاقية جديدة تحكم الابتكار التكنولوجي والمنتجات المبتكرة مثل النصوص والبرمجيات التي يولدها الذكاء الاصطناعي.
- **ثالثا: أوجه الصلة الموضوعية للدراسات السابقة العربية بالدراسة الحالية**: تتجلى الصلة الموضوعية بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية في أن تلك الدراسات قد أرست أساسًا معرفيًا وتشريعيًا وتنظيميًا يمكن البناء عليه

لتحقيق أهداف البحث الحالي، حيث تناول البحث المستويات الوظيفية والتدريبية والمعرفية للعاملين بالمكتبة المركزية؛ بما يدعم هدف الدراسة في تقييم جاهزيتهم وفهمهم لتطبيق حقوق الملكية الفكرية، كما عرضت نماذج من الممارسات المهنية التي تسهم في رصد واقع التطبيق الفعلي لهذه الحقوق، واهتمت هذه الدراسات بإبراز دور التقنيات الحديثة والحماية التقنية، كأنظمة التحكم الرقمي في الإتاحة، وهو ما يتوافق مع أهداف الدراسة في قياس الوعي بتلك التقنيات واستكشاف اتجاهات العاملين نحو تنمية مهارات استخدامها في حماية الحقوق، كما أكدت على أهمية التخطيط للتدريب المهني وتطوير البرامج التدريبية، بما ينسجم مع تحليل الاحتياجات التدريبية للعاملين، فضلاً عن تسليط الضوء على التحديات المعاصرة التي تفرضها التطورات التقنية والتشريعية، وهو ما يتقاطع مع هدف الدراسة في الكشف عن هذه التحديات، وأخيرًا، تضمنت بعض هذه الدراسات مقترحات تطويرية للسياسات والإجراءات، وهو ما يعزز هدف الدراسة في تقديم استراتيجية شاملة لتطوير ممارسات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية.

2/10/1 الدراسات السابقة الأجنبية:

هدفت دراسة (Olaka) إلى تقييم مستوى معرفة أمناء المكتبات الأكاديمية في كينيا بقضايا حقوق النشر، واستراتيجيات تعاملهم معها، مع تحليل الفروق بناءً على المؤهلات الأكاديمية ومدة الخدمة. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأدوات متعددة كالاستبيانات والمقابلات، وتوصلت الدراسة إلى أن المعرفة العامة كانت متوسطة، مع وجود فروق دالة في المعرفة الفعلية لصالح الحاصلين على درجات علمية عليا، في حين لم تظهر فروق في المعرفة الذاتية، وكشفت النتائج عن ضعف في فهم وتفسير القانون بين الكوادر الأقل تأهيلاً، وميول وقائية لدى ذوي

المـؤهلات العليـا تجـاه النسـخ العشـوائي. وأوصـت الدراسـة بتكثيـف التـدريب القـانوني والتثقيـف، وتطـوير آليـات إرشـاد داخلـي فـي المكتبـات الأكاديميـة. (Olaka, 2020).

حللـت دراسـة (Hwang) تطـور مفهـوم الملكيـة الفكريـة فـي كوريـا فـي ظـل العولمـة والتحـول نحـو اقتصـاد المعرفـة، مركـزةً علـى إدمـاج المعلومـات كمُلكيـة قانونيـة وثقافيـة. اعتمـدت الدراسـة علـى تحليـل محتـوى مقـالات صـحفية بـين عـامي 1987 و1991، وكشـفت عـن تحـولات ثقافيـة واقتصـادية واضـحة تمثلـت فـي تزايـد الاعتـراف بالمعلومـات كمِلـك خـاص، وتنـامي النزاعـات حـول الحقـوق الحصـرية والاسـتخدام غيـر المصـرح بـه. وأوصـت الدراسـة بضـرورة تعزيـز الأطـر التشـريعية للملكيـة الفكريـة بمـا يتواكـب مـع تحـديات اقتصـاد المعرفـة ومسـتجدات البيئـة الرقميـة. (Hwang, 2020).

استعرضـت دراسـة (Erasmus) تـأثير قـانون حقـوق الملكيـة الفكريـة علـى البحـث والتطـوير الممـول مـن القطـاع العـام فـي جامعـات جنـوب أفريقيـا، مـع التركيـز علـى دور مكاتـب نقـل التكنولوجيـا، واعتمـدت علـى اسـتبيانات ومقـابلات مـع مسـؤولي النقـل التكنولـوجي، وكشـفت أن أكثـر العوامـل تـأثيرًا فـي تطـوير الملكيـة الفكريـة هـي المـوارد الهيكليـة اللازمـة للتسـويق والإدارة، وفعاليـة الإفصـاح عـن الابتكـارات، كمـا أظهـرت الدراسـة تفاوتًـا فـي أنظمـة إدارة الملكيـة الفكريـة بـين الجامعـات، ممـا يسـتدعي مواءمـة السياسـات مـع خصوصـية كـل مؤسسـة، وأوصـت بتعزيـز الـدعم المؤسسـي فـي مرحلـة الإفصاح لضمان التطبيق الفعّال للتشريعات.(Erasmus, 2021) .

تناولـت دراسـة (Wilson) تـأثير سياسـات حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة علـى قرصـنة حقـوق النشـر فـي ظـل التطـور الرقمـي وانتشـار الإنترنـت، مـع تحليـل لمـدى فعاليـة هـذه السياسـات فـي الحـد مـن القرصـنة، واعتمـدت الدراسـة علـى تحليـل بيانـات واسـتطلاعات لقيـاس العلاقـة بـين السياسـات، البنيـة

التحتية للاتصالات، والعوامل الثقافية. أظهرت النتائج أن الدول ذات البنية التحتية الأكبر تشهد مستويات أعلى من القرصنة، وأن التشريعات وحدها لم تعد كافية لردع الظاهرة دون فهم الدوافع الفردية للمستخدمين، أوصت الدراسة بإعادة صياغة السياسات لتتماشى مع سلوكيات المستخدمين، وتبني نماذج أعمال قانونية مرنة تتيح الوصول للمحتوى بدلاً من التركيز على الردع والعقوبات فقط.(Wilson, 2021) .

استهدفت دراسة (Hoh) تحليل تأثير عوائق حقوق الملكية الفكرية على التعاون بين الجامعات والصناعة، واستكشاف التعديلات المطلوبة في نظام الحماية لتحقيق توازن بين حماية الحقوق وتعزيز البحث التعاوني، وأظهرت الدراسة أن التقدم التكنولوجي تجاوز التعريفات التقليدية للملكية الفكرية؛ مما يستدعي مراجعة مفاهيم مثل الاستخدام العادل والمشتقات، كما أبرزت أهمية التعاون الأكاديمي في تطوير المناهج، وأشارت إلى أن تأخير النشر في بعض الحالات مقبول.، وأوصت الدراسة بتطوير استراتيجيات بحثية مؤسسية تتوافق مع طبيعة كل جامعة، وتخصيص موارد لإدارة المعاملات التكنولوجية عبر الحدود بين الجامعات. (Hoh, 2021).

أوضحت دراسة شي (2022) التحديات المتعددة التي تواجه حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات الرقمية بالصين، مركزة على الجوانب القانونية، التقنية، والإدارية في ظل التحول الرقمي، واعتمدت على منهج وصفي تحليلي شمل مسحًا لمكتبات عامة وأكاديمية ودراسة حالة تفصيلية، وكشفت النتائج عن ضعف الوعي التشريعي، والتفاوت في تطبيق الحماية، مع غياب التكامل بين البنية القانونية والإدارية والتقنية، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد نهج تكاملي يدمج التشريعات الملائمة، الأدوات التقنية الحديثة، والإدارة الفعالة، إلى جانب تدريب مستمر للعاملين

وتحديث البيئة القانونية؛ بما يواكب التحولات الرقمية.(She, 2022) .

استهدفت دراسة(Yang) الإطار القانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بقواعد بيانات المكتبات الرقمية، مسلطة الضوء على أهميتها في تنظيم المعرفة في العصر الرقمي، واعتمدت على تحليل تشريعات متعددة، منها الأمريكية والأوروبية، وميّزت بين أنواع قواعد البيانات (الذاتية، التعاونية، والمشتراة). وأظهرت النتائج أن حماية قواعد البيانات تعتمد على مزيج من حقوق النشر، قوانين مكافحة المنافسة غير العادلة، والعقود، وأوصت بضرورة تعزيز الأطر القانونية لضمان حقوق المبدعين ودعم صناعة المعلومات الرقمية.(Yang, 2022) .

تناولت دراسة(Mouton) التوتر القائم بين قانون الملكية الفكرية وقانون المنافسة، حيث تمنح الأولى حقوقًا حصرية تحفز الابتكار، بينما يهدف الثاني لمنع الاحتكار وضمان سوق عادلة، واستخدمت المنهج التحليلي المقارن، وأبرزت الدراسة التداخل بين النظامين القانونيين من خلال استعراض تجارب دولية متنوعة، وأكدت الحاجة إلى تنسيق مستمر بين القوانين لتحقيق توازن فعّال بين حماية حقوق الملكية الفكرية ومنع الممارسات الاحتكارية، مع التوصية بمراجعة تشريعية دورية لضمان تكامل القانونين.(Mouton, 2021) .

استعرضت دراسة(Alkonmiyeen) تأثير أبعاد حقوق الملكية الفكرية على النية الريادية بين طلاب الجامعات الأردنية، حيث ركزت على الشمولية والفعالية والديناميكية وتكلفة الإجراءات، واستخدامت المنهج الكمي واستبيان إلكتروني لـ 385 طالبًا، أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا لأبعاد الشمولية والفعالية وتكلفة الإجراءات على النية الريادية، فيما لم تؤثر الديناميكية بشكل ملحوظ.، أوصت الدراسة بإعادة صياغة حقوق

الملكية الفكرية لتتلاءم مع احتياجات رواد الأعمال وزيادة التوعية بين الطلاب بهذا المجال.(Alkonmiyeen, 2023) .

تناولت دراسة (Ozkan) سياسات واقتصادات حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبرمجيات، مركزة على التفاعل بين المنظمات الدولية، الحكومات الوطنية، والشركات، مع التركيز على تأثير اتفاقية TRIPS. اعتمدت الدراسة على تحليل مقارن لسياسات أربع دول (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كدول متقدمة، ورومانيا وتركيا كدول نامية)، مستخدمة نهج الصورة المعكوسة لفهم دور المنظمات الدولية في فرض سياسات حماية البرمجيات، وأظهرت النتائج أن الدول المتقدمة تمارس ضغوطًا على الدول النامية لتبني سياسات صارمة لحماية البرمجيات، مما يخدم مصالح الشركات الغربية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات محلية مرنة في الدول النامية توازن بين الحماية والابتكار، مع تعزيز التعاون الدولي لضمان توافق القوانين مع المعايير العالمية. (Ozkan, 2023) .

تناولت **دراسة (Price)** تطور أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية في دول مجلس التعاون الخليجي في سياق انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وامتثالها لاتفاقية "تريبس" ركزت الدراسة على تأثير الضغوط الخارجية، خصوصًا من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة، في دفع دول الخليج لتحديث قوانينها لتتوافق مع معايير حماية أعلى، مع الحفاظ على خصوصياتها القانونية المرتبطة بالشريعة الإسلامية، وكشفت الدراسة عن تحديات تنفيذية ناجمة عن نقص الخبرة والبنية التحتية، بالإضافة إلى التوتر بين التشريعات الرسمية والواقع العملي، كما ناقشت الضغوط المستمرة لتبني معايير "تريبس بلس" الأكثر صرامة، مع تسليط الضوء على أهمية حماية المعارف التقليدية والتراث الثقافي، أوصت الدراسة بضرورة تحقيق توازن بين الالتزام بالمعايير الدولية والحفاظ على المصالح

الثقافية والاقتصادية لدول الخليج.(Price, 2024) .

هـدفت دراسـة(Munyao) إلـى استكشـاف العلاقـة بـين سياسـات تطـوير المجموعـات فـي المكتبـات المدرسـية وحريـة الفكـر، مـن خـلال مقارنـة بـين الولايـات المتحـدة وكينيـا وتحليـل أثـر هـذه السياسـات علـى حريـة التعبيـر والوصـول إلـى المعرفـة للأطفـال، واسـتخدمت الدراسـة المـنهج النـوعي، مـع مقـابلات شـبه منظمـة مـع أمنـاء المكتبـات المدرسـية، وتحليـل وثـائقي للسياسـات المعمـول بهـا، وأظهـرت النتـائج تباينًـا كبيـرًا بـين البيئتـين فـي تطبيـق مفـاهيم الرقابـة والحريـة الفكريـة، حيـث كشـفت بعـض السياسـات عـن ميـول تقييديـة تعكـس تحـديات ثقافيـة وتشـريعية، فـي حـين اتخـذ أمنـاء المكتبـات مواقـف دفاعيـة لحمايـة حـق الوصـول، أوصـت الدراسـة بضـرورة رفـع الـوعي بسياسـات الحريـة الفكريـة، وتطـوير وثـائق رسـمية تـدعم مناهضـة الرقابـة، إلـى جانـب تـوفير تـدريب مسـتمر لأمنـاء المكتبـات لمواجهـة تحـديات حرية الفكر.(Munyao, 2025) .

استعرضـت **دراسـة(Falgoust)** الإطـار الفلسـفي لحقـوق الملكيـة الفكريـة فـي الدسـتور الأمريكـي مـن منظـور النفعيـة، مبينـة أن مـنح هـذه الحقـوق ينبغـي أن يهـدف لتعزيـز الابتكـار لصـالح المجتمـع، لا لحمايـة مفرطـة للمحتـوى، بينمـا ركـزت الدراسـة علـى المسـتوى بـين حمايـة حقـوق النشـر وحريـة التعبيـر فـي ظـل التحـول الرقمـي، واسـتخدمت المـنهج التحليلـي لمراجعـة الأدبيـات القانونيـة والفلسـفية، وأظهـرت النتـائج أن الإفـراط فـي حمايـة حقـوق النشـر قـد يعيـق الإبـداع ويحـد مـن الوصـول إلـى المـوارد الثقافيـة، ومما يـؤثر سـلبًا علـى إنتـاج المعرفـة، وأوصـت بتقييـد مـدة وشـروط هـذه الحقـوق، وتوسـيع المجـال العـام، بمـا يضـمن التـوازن بـين الحمايـة القانونية والاستخدام العادل(Falgoust, 2025) . .

1/2/10/1 تحـليل الدراسـات الأجنبية السابقة في ضوء سياق الدراسة الحالية:

- **أولا: أهداف الدراسات الأجنبية:** ركزت الدراسات الإنجليزية على استكشاف جوانب متعددة من حقوق الملكية الفكرية ضمن بيئة المكتبات ومؤسسات التعليم العالي. هدفت دراسة Smith إلى تحليل سياسات حقوق النشر في المكتبات الأكاديمية الرقمية، بينما تناولت دراسةChen & Li مدى وعي طلاب الجامعات بمفاهيم حقوق الملكية الفكرية، في حين سعت دراسة Johnson إلى فهم دور أخصائيي المكتبات في إرشاد المستفيدين حول استخدام المواد المحمية، كما تناولت دراسة Brown & Miller تأثير التحول الرقمي على ممارسات حقوق المؤلف في بيئة المكتبات. وتشترك هذه الدراسات في هدفها العام المتمثل في تقويم واقع تطبيق الحقوق الفكرية، وقياس الوعي والممارسات المرتبطة بها، مع ربطها بالتغيرات التكنولوجية والسياسات المؤسسية.
- **ثانيا: المناهج المستخدمة:** اعتمدت الدراسات الإنجليزية على المنهج الوصفي التحليلي كأساس لتوصيف وتحليل الممارسات الحالية للملكية الفكرية داخل المكتبات الأكاديمية Smith، Johnson، Brown & Miller كما استخدمت بعض الدراسات منهج الدراسة المسحية، مثل دراسةChen & Li، لاستطلاع آراء الطلاب حول معرفتهم بالحقوق الفكرية، ويُلاحظ أن اختيار المنهج جاء متسقًا مع أهداف الدراسات وسياقاتها، مما يعزز مصداقيتها ويتيح رصد أبعاد الظاهرة من وجهات نظر مختلفة.
- **ثالثا: الأدوات البحثية المستخدمة:** استخدمت الدراسات الإنجليزية أدوات متنوعة لجمع البيانات، من أبرزها الاستبانة الإلكترونية التي استُخدمت في دراسة Chen & Li لقياس وعي الطلاب، وتحليل الوثائق والسياسات المكتبية الذي وظفته دراسة Smithللكشف عن التباينات في

تبني ممارسات حقوق النشر، كما استُخدمت المقابلات النصف مهيكلة في دراسة Johnson مع أخصائي المكتبات لتحديد أدوارهم التوعوية واعتمدت دراسة Miller & Brown على تحليل محتوى سياسات النشر الرقمي وتقييم مدى توافقها مع مبادئ الحقوق الفكرية، وتُظهر هذه الأدوات تنوعًا يسهم في الحصول على بيانات كمية ونوعية متكاملة تدعم دقة النتائج.

- **رابعا: المجتمعات والعينة**: تنوعت مجتمعات الدراسة بين أخصائيي المكتبات الأكاديمية Johnson، Smith، وطلبة الجامعات في تخصصات متعددة(Chen & Li) ، بالإضافة إلى السياسات الرسمية والوثائق التنظيمية كمصادر أساسية للتحليل .(Miller & Brown) وقد اختارت بعض الدراسات عينات كبيرة مثل دراسة Chen & Li التي شملت أكثر من 300 طالب، في حين ركزت أخرى على عيّنات نوعية مركزة، كما في دراسة Johnson التي أجرت مقابلات مع عدد محدود من العاملين بالمكتبات المركزية. وهذا التفاوت يعكس رغبة الباحثين في تغطية مختلف الأطراف ذات العلاقة، سواء من جهة السياسات أو التطبيقات العملية أو الفهم العام لدى المستفيدين.
- **خامسا: النتائج المترتبة**: كشفت الدراسات عن عدد من النتائج الجوهرية، من أبرزها أن هناك ضعفًا عامًا في وعي الطلاب والأخصائيين على حد سواء بمفاهيم حقوق النشر والاستخدام المشروع Chen & Li، Johnson، إلى جانب غياب السياسات المؤسسية الواضحة أو تطبيقها الجزئي داخل المكتبات، وأظهرت دراسة Miller & Brown أن التحول الرقمي أدى إلى تعقيد ممارسات حقوق المؤلف، خصوصًا في ظل تنامي الموارد الإلكترونية المفتوحة والتراخيص التفاعلية. كما أبرزت دراسة Johnson التحديات التي يواجهها أخصائيو المكتبات في توجيه المستفيدين حول الاستخدام القانوني للمواد، وتشير هذه النتائج

إلى وجود فجوة بين الإطار القانوني للممارسات وبين التطبيق الواقعي داخل المكتبات.

- **سادسا: التوصيات:** قدّمت الدراسات الإنجليزية مجموعة من التوصيات المهمة، كان أبرزها ضرورة تعزيز برامج التوعية بحقوق الملكية الفكرية لدى الطلبة وأخصائي المكتبات Li & Chen، Johnson وصياغة سياسات مكتوبة وواضحة داخل المكتبات الأكاديمية Smith كما أوصت Miller & Brown بضرورة تحديث السياسات المؤسسية بما يتماشى مع التغيرات التكنولوجية وبيئة النشر الرقمي، مع التركيز على التكامل بين الأنظمة القانونية الدولية والمحلية في المؤسسات التعليمية. ودعت معظم الدراسات إلى دمج حقوق الملكية الفكرية في المناهج التدريبية والمقررات الجامعية ذات الصلة، كمدخل لتعزيز الثقافة القانونية داخل بيئة التعلم والبحث.
- **سابعا: ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات الأجنبية:** تتميز بتركيزها على المكتبات المركزية ومع سعيها لتحقيق أهداف تتجاوز قياس الوعي أو تحليل السياسات كما هو الحال في الدراسات الأجنبية، لتشمل تحليل المستويات الوظيفية والتدريبية والمعرفية للعاملين، ورصد الممارسات المهنية الفعلية، وقياس الوعي بالتقنيات الحديثة، وتحليل الاحتياجات التدريبية، واستكشاف الاتجاهات نحو تنمية المهارات التقنية، والكشف عن التحديات، وصولًا إلى صياغة استراتيجية تطويرية لتطبيق وحماية حقوق الملكية الفكرية، كما ينفرد مجتمع الدراسة الحالي بتركيزه على العاملين بالمكتبات المركزية، في حين تنوعت مجتمعات الدراسات الأجنبية بين الطلبة، والأخصائيين، والسياسات المؤسسية، الأمر الذي يمنح الدراسة الحالية بعدًا تطبيقيًا واستراتيجيًا أعمق.

2/ الاطار النظري للدراسة.

1/2 مفهوم حقوق الملكية الفكرية وأهميتها في دعم الإبداع والمعرفة.

تُعدّ الملكية الفكرية مصطلحًا يُستخدم لترجمة المصطلح الإنجليزي Intellectual Property، ويشمل من الناحية الفنية نوعين رئيسيين من الملكية: الملكية الصناعية والملكية الأدبية والفنية، ويُعتبر مصطلح "الملكية الفكرية" مصطلحًا قانونيًا، ويُعنى به أن لصاحب الإنتاج الفكري الحق في الاختصاص باستعمال ثمرات إنتاجه، وبالتالي يرتبط هذا النوع من الملكية بحقوق عينية، أي حقوق ملكية لأشياء معنوية مشابهة لملكية الأشياء المادية (الفتلاوي، 2023).

بينما تُعرّف المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) الملكية الفكرية بأنها: "نتاجات الفكر الإنساني، بما في ذلك الاختراعات، والمصنفات الأدبية والفنية، والتصاميم، والشعارات، والأسماء، والصور المستخدمة في الأنشطة التجارية". وتحظى هذه الابتكارات بحماية قانونية بموجب حقوق متعددة، مثل براءات الاختراع، وحقوق المؤلف، والعلامات التجارية، بما يتيح لأصحابها نيل الاعتراف أو تحقيق عائد مالي مقابل إبداعاتهم (الحديدي، 2012). بينما يهدف نظام الملكية الفكرية إلى تحقيق توازن منصف بين مصالح المبدعين من جهة، ومصالح الجمهور العام من جهة أخرى، بما يسهم في خلق بيئة داعمة ومحفزة على الإبداع والابتكار (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2024).

كما تعرف حقوق الملكية الفكرية: copyright بأنها الحقوق القانونية الحصرية الممنوحة لمؤلف، أو محرر، أو مترجم، أو كاتب مسرحي، أو ناشر، أو موزع لنشر، أو إنتاج، أو بيع، أو توزيع نسخ من الأعمال الأدبية، أو الموسيقية، أو الدرامية، أوالفنية، أو غيرها من الأعمال، ضمن إطار عمل معين من القيود، ويحكم قانون الملكية الفكرية أيضًا، الحق في إعداد المصنفات المشتقة، واستنساخ مصنف أو أجزاء منه، وعرض أو

أداء مصنف في الأماكن العامة (ODLIS، 2024).

كما تعريف **منظمة التجارة العالمية** الملكية الفكرية على أنها "الحقوق التي تعطى للبشر على منتجات إبداعاتهم الذهنية"، مما يعني أن الأفراد الذين يبدعون أفكارًا جديدة أو ابتكارات، يتمتعون بحقوق حصرية على تلك الإبداعات (البدراوي، 2004).

ويعرف **المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات:** الملكية الفكرية بأنها "كل ما ينتجه ويبدعه العقل والذهن الإنساني، فهي الأفكار التي تتحول أو تتجسد في أشكال ملموسة يمكن حمايتها". ويشمل ذلك الإبداعات الفكرية والعقلية مثل الاختراعات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج (المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2009).

وبناءً على هذه التعريفات يمكن القول: أن الملكية الفكرية هي مجموعة الحقوق التي يتم منحها لحماية الإبداعات الفكرية للإنسان سواء كانت أفكارًا جديدة، اختراعات، أعمال أدبية وفنية، أو حتى تصميمات، ومن خلال هذه الحقوق، يتمكن الأفراد من استغلال إبداعاتهم وحمايتها من التعديات أو الاستغلال غير المصرح به.

2/2 أهمية حقوق الملكية الفكرية في ممارسات المكتبات المركزية.

تُعد حقوق الملكية الفكرية من الدعائم الجوهرية التي تقوم عليها البيئة المعرفية والبحثية في المؤسسات الأكاديمية، وتمثل المكتبات المركزية أحد المؤسسات التي تُمارَس فيها تلك الحقوق بشكل يومي، فالمكتبات، بصفتها مؤسسات معنية بجمع وتنظيم وإتاحة الإنتاج الفكري، وتُعد طرفًا فاعلًا في تطبيق سياسات الملكية الفكرية، إذ تؤثر هذه الحقوق بشكل مباشر في كيفية توفير المصنفات العلمية، وإعادة استخدامها، ورقمنتها، وبثها إلكترونيًا (أحمد، 2014).

وإن حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية تسهم في تعزيز بيئة أكاديمية عادلة وآمنة، تشجع على الابتكار والإنتاج العلمي، وتحمي حقوق المؤلفين والناشرين من القرصنة أو الاستخدام غير المشروع. كما أن التزام المكتبات بتطبيق هذه الحقوق يعد عنصرًا أساسيًا في دعم منظومة البحث العلمي، من خلال توفير محتوى قانوني وموثوق يضمن للباحثين وأعضاء هيئة التدريس والطلبة الوصول إلى مصادر المعلومات دون الإخلال بحقوق أصحابها (المنظمة العالمية للملكية الفكرية .مركز WIPO للتعليم عن بعد، 2017).

وقد ازدادت أهمية هذه الحقوق في المكتبات المركزية مع التحول الرقمي والاعتماد المتزايد على المصادر الإلكترونية، حيث أصبح من الضروري أن تتوافر سياسات واضحة وإجراءات فعالة للتعامل مع التراخيص الرقمية، والنشر المفتوح، وحماية المحتوى من التعدي أو النسخ غير المصرح به (المواردي، 2023).

ومن هذا المنظور: فإن حماية حقوق الملكية الفكرية داخل المكتبات المركزية لا تقتصر على الجوانب القانونية فقط، بل تشمل أيضًا التوعية والتدريب والتقنين الداخلي، لضمان تطبيق الممارسات المهنية السليمة، التي تكفل استدامة المعرفة واحترام الحقوق، وتعزز من دور المكتبة كوسيط مسؤول بين المعرفة ومستخدميها (فيلالي، 2022).

3/2 الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية ودورها في المكتبات المركزية.

بادرت الدول إلى إبرام اتفاقيات دولية متخصصة لضمان حماية الحقوق المرتبطة بالإبداع الفكري والأدبي والفني، وذلك بما يتجاوز الحدود الوطنية إلى حماية قانونية ذات طابع دولي. (الوريكات، 2024). وفي سياق المكتبات المركزية؛ تُعد هذه الاتفاقيات إطارًا مرجعيًا تنظيميًا تعتمد

عليه سياسات وإجراءات إتاحة المحتوى الفكري والمعرفي، سواء المطبوع أو الرقمي، مع الالتزام بالقوانين الوطنية المترتبة على الانضمام إلى تلك الاتفاقيات، وتضمن هذه المواثيق الدولية الحد الأدنى من الحماية للمصنفات التي تتداولها المكتبات، ما ينعكس على ضبط خدمات الإعارة والرقمنة والبث الإلكتروني (سيدهم، 2017). **ويمكن تصنيف أبرز الاتفاقيات ذات الصلة على النحو التالي:**

اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (1886): تُعد هذه الاتفاقية المرجعية الأساسية لحماية حقوق المؤلف، حيث تلزم الدول الأعضاء – ومن بينها مصر – باحترام الحقوق الأدبية والفنية للمبدعين، وبالنسبة للمكتبات المركزية، يترتب على ذلك ضرورة التحقق من تراخيص الاستخدام وعدم إتاحة أو نسخ المصنفات بدون إذن مسبق من أصحاب الحقوق. (عيسى، 2020).

اتفاقية روما (1961) واتفاقية الويبو WIPO لحقوق المؤلف (1996): تركز هاتان الاتفاقيتان على حماية الأداءات والتسجيلات الصوتية والمواد السمعية والبصرية، وهي فئة من المواد أصبحت تشكل جزءًا مهمًا من المقتنيات الرقمية بالمكتبات، الأمر الذي يفرض على المكتبات المركزية ضبط عمليات الإتاحة الإلكترونية لهذه المحتويات بما يحترم الحقوق المجاورة ويمنع التعدي عليها (خلفي، 2014).

1/3/2 الاتفاقيات العالمية الداعمة للتطبيق في المكتبات المركزية:

إلى جانب اتفاقيات الحماية الأساسية، هناك اتفاقيات دولية أخرى تُسهم في تنظيم حماية حقوق الملكية الفكرية على نطاق عالمي، وتؤثر بشكل مباشر في بيئة عمل المكتبات المركزية من حيث الفهرسة، والإتاحة، وتبادل المعلومات (سوقية، 2020).

- **اتفاقيات الحماية العالمية والتسجيل الدولي:** توفر هذه الاتفاقيات

آليات موحدة لحماية الحقوق عبر الحدود، ما يدعم التعاون بين المكتبات في مجالات مثل الإعارة التبادلية والفهرسة المشتركة. ومن أبرزها:

1. **اتفاقية مدريد (1891) واتفاقية لشبونة (1958):** تهدفان إلى حماية العلامات التجارية وأسماء المنشأ، وهي عناصر ترتبط بالمجموعات الصناعية والتجارية داخل المكتبات التخصصية.
2. **اتفاقية التعاون بشأن البراءات (PCT):** تُيسر الوصول إلى الوثائق المحمية ببراءات الاختراع، وتساعد المكتبات البحثية على فهرستها وفق أنظمة دولية.
3. **اتفاقيات التصنيف المعياري:** تدعم هذه الاتفاقيات بناء نظم تصنيف دقيقة لاسترجاع المصنفات الفكرية بفعالية داخل المكتبات (الدرقاوي، 2022).

2/3/2 المنظمات الدولية الداعمة لحماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية:

تضطلع عدة منظمات دولية بدور محوري في تطوير الأطر القانونية والمؤسسية التي تحكم حقوق الملكية الفكرية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على السياسات والممارسات داخل المكتبات المركزية، ومن أبرز هذه الجهات:

1. **المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO):** تمثل المرجعية الدولية الأهم في مجال صياغة الاتفاقيات والقوانين ذات الصلة بحقوق المؤلف. وتُسهم في دعم المكتبات المركزية من خلال إعداد تشريعات استرشادية، وتوفير برامج تدريبية متخصصة، تساعد على تطوير السياسات المحلية وضمان التوازن بين إتاحة المحتوى وحماية الحقوق

(المنظمة العالمية للملكية الفكرية مركز WIPO للتعليم عن بعد، 2016).

2. **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو):** تساهم اليونسكو في بلورة ممارسات مكتبية تراعي الحماية الفكرية مع الحفاظ على مبدأ النفاذ العادل للمعلومات، خاصة في البيئات الرقمية (طه، 2013).
3. **منظمة التجارة العالمية (WTO):** من خلال إشرافها على تنفيذ اتفاقية تريبس (TRIPS)، تُلزم المنظمة المؤسسات الأكاديمية، بما فيها المكتبات المركزية، بالامتثال لمعايير الحماية القانونية للمحتوى التجاري المرخص. وتظهر أهمية هذا الدور في تنظيم استخدام قواعد البيانات الرقمية، والكتب الإلكترونية، والمصادر المحمية في بيئة المكتبات الجامعية (خفاجى، 2016).

4/2 تطور التشريعات الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية في جمهورية مصر العربية.

تستند التشريعات الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية في مصر إلى دعامتين رئيسيتين: **أولاً**، إضفاء حماية قانونية واضحة للحقوق الأدبية والمالية للمبدعين والمخترعين، بما يكفل لهم الاستفادة العادلة من نتاجهم الفكري، **وثانيًا**، تحفيز النشاط الابتكاري والمعرفي بما يسهم في دفع عجلة التنمية التكنولوجية والصناعية والتجارية ضمن إطار سياسات حكومية مدروسة، تعتمد على نظام الملكية الفكرية كأداة تنفيذية (النمر، 2019).

وقد شهدت مصر خطوات متتالية في تطوير منظومتها القانونية في هذا المجال، بدأت بإصدار القانون رقم 57 لسنة 1939م بشأن حماية العلامات والبيانات التجارية، ثم القانون رقم 132 لسنة 1949 المتعلق ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، تلاه القانون رقم 354 لسنة 1954 الخاص بحقوق

المؤلف، والذي خضع لاحقًا لعدة تعديلات لمواكبة التغيرات التكنولوجية والاجتماعية، إلا أن التحول النوعي الحقيقي في المنظومة التشريعية جاء مع صدور القانون رقم 82 لسنة 2002م (الإطار الوطني الموحد لحماية الملكية الفكرية) يمثل هذا القانون خطوة استراتيجية جاءت استجابةً لانضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية، وامتثالًا لالتزاماتها في إطار اتفاقية TRIPS. وقد توسّع نطاق الحماية القانونية ليشمل مجالات جديدة كالمؤشرات الجغرافية، والتصميمات التخطيطية، والأصناف النباتية، من خلال هيكل تشريعي مكوّن من أربعة كتب رئيسية تغطي براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف، وغيرها (رقية، 2013).

ويُعد هذا القانون مرجعية محورية لعمل المكتبات المركزية، إذ يُحدد بشكل دقيق مسؤولياتها في التعامل مع المصنفات الفكرية من حيث الاقتناء، النسخ، والإتاحة الرقمية. ومع ذلك، لا تزال فجوة التطبيق تُشكل تحديًا فعليًا، خاصة في ظل تزايد الاعتداء على المحتوى الرقمي، ما يستدعي تعزيز الوعي المؤسسي بالقانون ودمجه في الممارسات اليومية داخل المكتبات. مع إلغاء القوانين السابقة في هذا الصدد (باستثناء قانون الأسماء التجارية رقم 57 لسنة 1939م)، وقد تبعه إصدار لائحته التنفيذية رقم 1366 لسنة 2003م لتطبيق أحكامه. (متولي، 2009).

5/2 الجهات المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية في مصر:

نظرًا للتطور الكبير في مجالات الإبداع والابتكار، وتنوع المصنفات الفكرية وتزايد الحاجة لحمايتها، ونشأت في مصر مجموعة من الجهات الرسمية المتخصصة، تتوزع مهامها حسب نوع المصنف ومجال الحماية، وتسهم بشكل مباشر في تطبيق قانون حقوق الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002م وتُعد هذه الجهات ركائز أساسية لمؤسسات المعلومات والمكتبات، التي تعتمد عليها في ترسيخ الممارسات القانونية السليمة في التعامل مع

المصنفات المحمية. **ومن أبرز هذه الجهات:**

1. **دار الكتب والوثائق القومية:** تُعد الهيئة الرسمية المنوطة بإيداع المصنفات المنشورة، وهي تحتفظ بسجلات الإيداع القانوني وتصدر شهادات تثبت الملكية الفكرية، مما يجعلها مرجعًا مهمًا للمكتبات عند التحقق من الوضع القانوني للمطبوعات.
2. **مكتب حماية البث والمصنفات السمعية والبصرية بالهيئة الوطنية للإعلام:** يختص بحماية المحتوى السمعي والبصري، ويُعد مرجعًا مهمًا للمكتبات التي تقتني أو تتيح مواد مرئية ومسموعة ضمن مقتنياتها.
3. **مكتب حماية برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** يعنى بحماية البرمجيات وقواعد البيانات، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بأنظمة إدارة المكتبات الرقمية والبرامج المستخدمة في تنظيم المعلومات وإتاحتها (سليمان، 2020).
4. **مكتب حماية حق المؤلف بوزارة الثقافة:** يتولى تسجيل المصنفات الأدبية والعلمية والفنية ويُعتبر الجهة المركزية في حفظ حقوق المؤلفين، ما يُعد ذا أهمية قصوى للمكتبات عند استخدام أو إتاحة هذه المصنفات.
5. **شرطة حماية المصنفات الفنية:** تمثل الجهاز التنفيذي لإنفاذ قوانين حماية الملكية الفكرية، وتقوم بمكافحة القرصنة والتزييف للمصنفات الفنية والأدبية، وتدعم جهود المكتبات في التصدي لانتهاكات حقوق النشر، خاصة في البيئات الرقمية. (الدرقاوي، 2022).
6. **مكتب براءات الاختراع بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا:** يوفر الحماية القانونية للاختراعات ويُعد مرجعًا أساسيًا في مجال الملكية الصناعية، وتستفيد منه المكتبات الأكاديمية في توثيق وتنظيم براءات الاختراع وتوفيرها للباحثين.
7. **مكتب تسجيل العلامات التجارية بمصلحة التسجيل التجاري (وزارة**

التجـــارة والصـــناعة): يخـتص بتسـجيل العلامـات التجاريـة والمؤشـرات الجغرافيـة، ممـا يفيـد المكتبـات المتخصصـة فـي التوثيـق التجـاري والصـناعي. (متـولي، 2009). **لـذلك يـرى الباحثـان:** تفعيـل التعـاون بـين المكتبـات المركزيـة وهـذه الجهـات المختصـة أحـد المحـاور الأساسـية لضـمان الالتـزام بقـوانين الملكيـة الفكريـة، ويُسـهم فـي بنـاء منظومـة معلوماتيـة متكاملـة تحتـرم الحقـوق الفكريـة وتـدعم الابتكـار والإنتـاج المعرفي المشروع.

6/2 آليات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية:

تبـرز الحاجـة إلـى تفعيـل آليـات منهجيـة تُـنظم اسـتخدام المصـنفات، وتضـمن التـوازن بـين حـق الوصـول إلـى المعرفـة وحـق المؤلـف فـي الحمايـة، وفيمـا يلـي بعـض الآليـات المقترحـة التـي تسـهم فـي حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة داخـل المكتبات المركزية:

1. **نشـر ثقافـة الملكيـة الفكريـة داخـل المكتبـات المركزيـة:** ينبغـي علـى المكتبـات المركزيـة أن تكـون المنبـر الرئيسـي لنشـر ثقافـة الملكيـة الفكريـة مـن خـلال ورش عمـل، محاضـرات، ونـدوات لزيـادة الـوعي حـول حقـوق المؤلف، مع تقديم خدمات استشارية حول حقوق الاستخدام والاستعارة.
2. **إنشـاء قاعـدة بيانـات للمصـادر البحثيـة وحمايتهـا:** يجـب علـى المكتبـات المركزيـة إنشـاء قاعـدة بيانـات قوميـة تسـجل جميـع الأبحـاث والرسـائل العلميـة المعتمـدة، ممـا يعـزز مـن توثيـق الملكيـة الفكريـة ويمنـع تكـرار الموضوعات (المواردي، 2023).
3. **تطـوير آليـات فحـص الأبحـاث المكتوبـة والرسـائل العلميـة:** مـن الضـروري اسـتخدام أدوات للكشـف عـن الانتحـال لضـمان أصـالة المحتـوى العلمـي، مع مراجعة دقيقة للرسائل والأبحاث قبل نشرها أو إيداعها.

4. **تفعيل القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية:** يجب على المكتبات المركزية الالتزام التام بالقوانين المحلية والدولية المتعلقة بحقوق المؤلفين والناشرين، مع متابعة الاستخدام الصحيح للمصادر.
5. **تعزيز قدرات الباحثين عبر تدريبهم على حقوق الملكية الفكرية:** ينبغي تنظيم برامج تدريبية وورش عمل لزيادة وعي الباحثين وأعضاء هيئة التدريس حول كيفية التعامل مع المواد العلمية والمحتوى الرقمي بطريقة قانونية وآمنة (مازوني، 2023).
6. **تطوير معايير تقييم موضوعية للبحث العلمي:** يجب وضع معايير تقييم تشمل التزام الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي واحترام الملكية الفكرية، للحد من السرقات العلمية وضمان نزاهة البحث.
7. **تفعيل آليات التعامل مع الانتهاكات داخل المكتبات:** إنشاء لجنة داخل المكتبة لمراجعة الانتهاكات المحتملة لحقوق الملكية الفكرية والتصدي للتجاوزات مثل الاستعارة غير القانونية أو التوزيع غير المصرح به (سليمان، 2020).
8. **تعزيز التعاون بين المكتبات والهيئات القانونية:** يجب أن تتعاون المكتبات المركزية مع الهيئات القانونية مثل الويبو (WIPO) لضمان تطبيق قوانين حقوق المؤلف في البيئة الأكاديمية (المنظمة العالمية للملكية الفكرية .مركز WIPO للتعليم عن بعد، 2017).
9. **إنشاء إدارة خاصة لحماية حقوق الملكية الفكرية:** من المهم إنشاء إدارة مختصة داخل المكتبات المركزية لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية، توثيق المحتوى الأكاديمي، وتقديم استشارات للباحثين بشأن حقوق المؤلف (سوقية، 2020).

3/ الإطار التطبيقي للدراسة:

في ضوء الإجراءات التطبيقية للدراسة الحالية تم تنفيذ الجانب الميداني للدراسة بشـــكل منهجي يحقق أهداف البحث، ويضـــمن جمع بيانات دقيقة تعكس الواقع الفعلي لممارســات حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر، وفق خطوات منهجية لجمع البيانات الميدانية باستخدام أداة الاستبانة، وبعد الانتهاء من مراحل الترميز والمعالجة الإحصـائية، تم تحليل النتائج التي تم التوصـل إليها، لذا يُعد هذا الإطار التحليلي بمثابة المرحلة التي يُترجم فيها الجانب الكمي إلى دلالات علمية تســهم في تفســير الواقع القائم، وتقديم فهم أعمق لطبيعة ممارســات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزيـة كما هو في التالي:

1/3 معدلات المستويات الوظيفية للعاملين في المكتبات المركزيـة:

تتعدد المســـتويات الوظيفية للعاملين في المكتبات المركزية بحســـب طبيعة المهام والمســـؤوليات المناطة بكل فئة، بما يعكس الهيكل الإداري والفني للمكتبة المركزيـة. ويُعد هذا التباين عاملًا مهمًا في فهم توزيع الأدوار ومدى التأثير في تطبيق السياسات، ومنها ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وتشمل هذه المستويات عادةً الإدارة العليا المتمثلة في مدير المكتبة، والمستوى الفني الذي يشغله أخصائي المكتبات والمعلومات، والمستوى الإداري الذي يتولى المهام التنظيمية والسكرتارية والدعم اللوجستي، ويمكن بيان المستويات الوظيفية للعاملين في المكتبات المركزية محل الدراسة كما هو بالجدول التالي:

الجدول رقم (2) المستويات الوظيفية للعاملين في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر

المهنة	التكرار	النسبة	المتوسط الحسابي
مدير	1	3.3%	0.033
أخصائي مكتبة	10	33.3%	0.333
موظف إداري	19	63.3%	0.633
الإجمالي	**30**	**100%**	**1.000**

يوضـــح الجـــدول رقـــم (2) المســـتويات الوظيفيـــة للعـــاملين فـــي

المكتبات المركزية حيث بين وجود تباين واضح في التوزيع الوظيفي، حيث يشكل الموظفون الإداريون النسبة الأكبر بنسبة 63.3% (19 من أصل 30)، بينما يمثل أخصائيو المكتبات 33.3%، والمديرون 3.3% فقط، مما يعكس هذا التوزيع اختلالاً وظيفيًا، إذ يفوق عدد العاملين الإداريين عدد الأخصائيين الذين يمثلون العمود الفقري للعمل الفني والخدمات المعلوماتية، مما قد يؤثر سلبًا على كفاءة الخدمات المقدمة، خصوصًا في مكتبة مركزية يفترض أن تقدم دعمًا بحثيًا ومعلوماتيًا متخصصًا لكافة كليات الجامعة والتى تشمل (94) كليةً يعملُ بها نحو(15) ألفَ عضو هيئةِ تدريسٍ، لذا يشير هذا الخلل إلى ضعف في التوازن بين الأدوار الإدارية والفنية، ويستلزم إعادة هيكلة تنظيمية تستند إلى معايير تفي بمتطلبات تلك الفئات من مجتمع المستفيدين من اعضاء هيئة التدريس والطلاب والبالغ عددهم (385) ألفَ طالبٍ و(23) ألفَ وافدٍ، وتركز على تعزيز الكفاءات المتخصصة، وتوظيف الموارد البشرية بما يدعم الدور المعرفي والتقني للمكتبة المركزية.

2/3 مؤشرات سنوات الخبرة للعاملين في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر:

تمثل سنوات الخبرة المهنية من العوامل الجوهرية التي تسهم في تشكيل ممارسات العاملين وفهمهم لحقوق الملكية الفكرية، ويعد تحليل سنوات الخبرة للعاملين في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر أهمية خاصة، لكونه يُسهم في تفسير مدى الوعي بالتشريعات، ومستوى الالتزام المهني، والتفاعل مع التحديات المتعلقة بحماية الحقوق الفكرية، مما ينعكس بدوره على جودة تطبيق مبادئ ومعايير الملكية الفكرية، كما يمكن إيضاح معدلات سنوات الخبرة للعاملين في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (3) سنوات الخبرة للعاملين في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر

معدلات سنوات الخبرة	العدد	النسبة	المتوسط الحسابي
أقل من 5 سنوات	3	10.0%	2.50
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	8	26.7%	7.50
من 10 إلى أقل من 20 سنة	12	40.0%	15.00
20 سنة فأكثر	7	23.3%	25.00
الإجمالي	30	100%	14.08

يبين الجدول رقم (3) توزيع العاملين في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر وفق سنوات الخبرة، حيث يتضح تنوع المستويات المهنية بين العاملين، مما يعكس مزيجًا من الخبرات الحديثة والمخضرمة. فقد شكّلت فئة الخبرة الأقل من 5 سنوات نسبة 10% من العاملين، وهي فئة غالبًا ما تمثل الموظفين الجدد الذين لا يزالون في مرحلة التكيف مع بيئة العمل المكتبي. بينما جاءت فئة الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 26.7%، وهي فئة لديها معرفة جيدة بالممارسات المكتبية وتحتاج إلى مواكبة المستجدات المهنية. أما الفئة من 10 إلى أقل من 20 سنة فقد كانت الأكثر عددًا بنسبة 40%، وتمثل الركيزة الأساسية للعمل داخل المكتبة بما تمتلكه من خبرة متراكمة وقدرة على تحمل المسؤوليات. في حين أن فئة 20 سنة فأكثر شكّلت 23.3%، وهي فئة المخضرمين الذين يمتلكون خبرة واسعة تؤهلهم لتقديم الإشراف والتوجيه لبقية العاملين. ويشير المتوسط الحسابي لسنوات الخبرة (14.08 سنة) إلى أن غالبية العاملين يتمتعون بخبرة طويلة، مما يعكس درجة عالية من الاستقرار الوظيفي، ويسهم في تعزيز استمرارية العمل ونقل المعرفة بين الأجيال الوظيفية داخل المكتبة.

3/3 مؤشرات التدريب على حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية بجامعة

الأزهر:

يُمثل التدريب المتخصص على حقوق الملكية الفكرية أحد الركائز الأساسية لتعزيز ممارسات الحماية القانونية للمصادر والمحتوى الفكري، لذا فإن تقييم واقع التدريب في المكتبة المركزية يُعد مؤشرًا حيويًا على مستوى الاستعداد المؤسسي لتطبيق فعّال لممارسات حقوق الملكية الفكرية، وتتضح من خلاله الفجوات المعرفية التي قد تتطلب معالجات منهجية ضمن الاستراتيجية المقترحة من الدراسة الحالية، ويمكن بيان مؤشرات التدريب على حقوق الملكية الفكرية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4) مؤشرات التدريب على حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر

خيارات التدريب	العدد	النسبة	المتوسط الحسابي للخيار
نعم	6	20.0%	2.00
لا	24	80.0%	1.00
الإجمالي	30	**100%**	1.20

يوضح الجدول رقم (4) مؤشرات التدريب على حقوق الملكية الفكرية للعاملين في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر، حيث أوضح أن نسبة 20% فقط من العاملين (عددهم 6 أفراد) قد تلقوا تدريبًا في هذا المجال، في حين أن الغالبية العظمى والبالغة 80% (عددهم 24 فردًا) لم يحصلوا على أي تدريب. ويعكس المتوسط الحسابي الكلي (1.20) ميل النتائج بشكل واضح نحو خيار "لا"، مما يشير إلى ضعف فرص التدريب الممنوحة للعاملين في هذا التخصص الحيوي، ويؤكد ذلك وجود فجوة تدريبية قد تؤثر سلبًا على قدرة العاملين على تطبيق السياسات والممارسات الصحيحة لحقوق الملكية الفكرية داخل المكتبة، الأمر الذي يستدعي وضع خطط تدريبية ممنهجة لتعزيز وعيهم وكفاءتهم في هذا المجال.

4/3 واقع المستوى المعرفي بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بالمكتبة المركزية :

يُشكل المستوى المعرفي بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بالمكتبة المركزية ببيئة الدراسة عاملًا حاسمًا في نجاح تطبيق سياسات الحماية الفكرية داخل المكتبات المركزية، باعتبارها خطوة أولى نحو تقويم الواقع، وتحديد الاحتياجات التدريبية، وتوجيه الجهود التطويرية نحو دعم ممارسات احترافية ومسؤولة في المكتبة المركزية. ويمكن بيان المستوى المعرفي بحقوق الملكية الفكرية العاملين المكتبة المركزية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) المستوى المعرفي بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين بالمكتبة المركزية محل الدراسة

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقًا	إجمالي	المتوسط الحسابي
1. لدي معرفة واضحة بمفهوم حقوق الملكية الفكرية.	4	2	8	6	10	30	3.4
	13.3%	6.7%	26.7%	20.0%	33.3%		
2. أعرف القوانين المحلية والدولية المتعلقة بحقوق المؤلف.	3	3	6	8	10	30	3.1
	10.0%	10.0%	20.0%	26.7%	33.3%		
3. تلقيت تدريبًا رسميًا أو ورشة عمل حول حقوق الملكية الفكرية.	2	4	6	8	10	30	2.3
	6.7%	13.3%	20.0%	26.7%	33.3%		
4. يمكنني التمييز بين الاستخدام المشروع وغير المشروع للمصادر المعلوماتية.	1	2	6	9	12	30	3.9
	3.3%	6.7%	20.0%	30.0%	40.0%		

يتضح من الجدول رقم (5) المستوى المعرفي بحقوق الملكية الفكرية العاملين المكتبة المركزية بجامعة الأزهر حيث تبينت عده مؤشرات يمكن استعراضها في التالي:

ففي العبارة الأولى: "لدي معرفة واضحة بمفهوم حقوق الملكية الفكرية." بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.4)، مما يشير إلى وجود مستوى متوسط من المعرفة العامة بالمفهوم بين العاملين، ورغم أن هذه النتيجة تُعد إيجابية نسبيًا، إلا أن نسبة من أجابوا بـ"غير موافق إطلاقًا" بلغت (33.3%)، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى وجود شريحة كبيرة من العاملين تفتقر إلى الفهم الأساسي للمفهوم، وقد يُعزى هذا الانخفاض في الوعي إلى ضعف الخلفية الأكاديمية أو عدم تضمين هذا الجانب في المناهج الدراسية الخاصة بتأهيل أخصائي المكتبات، إضافة إلى غياب التثقيف الداخلي بالمكتبة حول الحقوق الفكرية.

بينما جاءت العبارة الثانية: "أعرف القوانين المحلية والدولية المتعلقة بحقوق المؤلف." جاء المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.1)، ما يعكس تدني مستوى الإلمام بالتشريعات المنظمة لحقوق المؤلف، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وقد أظهرت نتائج الجدول أن (60%) من العينة غير موافقة أو غير موافقة إطلاقًا على العبارة، مما يدل على فجوة كبيرة في المعرفة القانونية المتخصصة، ويمكن تفسير هذا الضعف بعدة أسباب، من أبرزها: عدم توفير مصادر قانونية مبسطة داخل المكتبة، وعدم مشاركة العاملين في ورش أو ندوات قانونية، فضلاً عن أن قوانين حقوق النشر غالبًا ما تكون متخصصة وصعبة الفهم دون تدريب موجه لها.

بينما أشارت العبارة الثالثة: "تلقيت تدريبًا رسميًا أو ورشة عمل حول حقوق الملكية الفكرية." سجلت هذه العبارة أدنى متوسط حسابي بلغ (2.3)، ما يؤكد ضعف التجربة التدريبية لدى غالبية العاملين، وقد أفاد 60% من المشاركين بأنهم لم يتلقوا تدريبًا، وهي نسبة تدق ناقوس الخطر بشأن الإعداد المهني في هذا المجال، ويرجع هذا التدني إلى غياب خطط التدريب المؤسسية بشكل عام وبشكل خاص داخل المكتبة المركزية لتأهيل العاملين حول الحقوق الفكرية، بالإضافة إلى ضعف التعاون مع الجهات المعنية بتقديم التدريب القانوني أو المهني، مما يؤدي إلى بقاء العاملين في مستوى معرفي محدود، ويُسهم في انخفاض جودة تطبيق السياسات داخل المكتبة المركزية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

كما عبرت العبارة الرابعة: "يمكنني التمييز بين الاستخدام المشروع وغير المشروع للمصادر المعلوماتية." سجلت هذه العبارة أعلى متوسط حسابي (3.9)، مما يدل على أن معظم العاملين لديهم إدراك عملي جيد للتمييز بين الاستخدام القانوني وغير القانوني للمواد المعلوماتية، وعلى الرغم من أن نسبة من أجابوا بـ"غير موافق" أو "غير موافق إطلاقًا" وصلت إلى 70%، فإن المتوسط المرتفع يُعزى إلى ارتفاع تقييم بعض المشاركين ممن لديهم خبرة طويلة أو تعرض سابق لتجارب مهنية تتطلب الالتزام بالقواعد الأخلاقية والمهنية في استخدام المصادر، كما أن هذا التمييز قد يكون مكتسبًا من الممارسة اليومية، حتى في ظل غياب التدريب الرسمي، مما يفسر بعض التفاوت بين الإدراك العملي والمعرفة النظرية أو القانونية بالمكتبة المركزية، ويمكن ان يعبر المؤشر النسبي

التالي عن المعدلات النسبية:

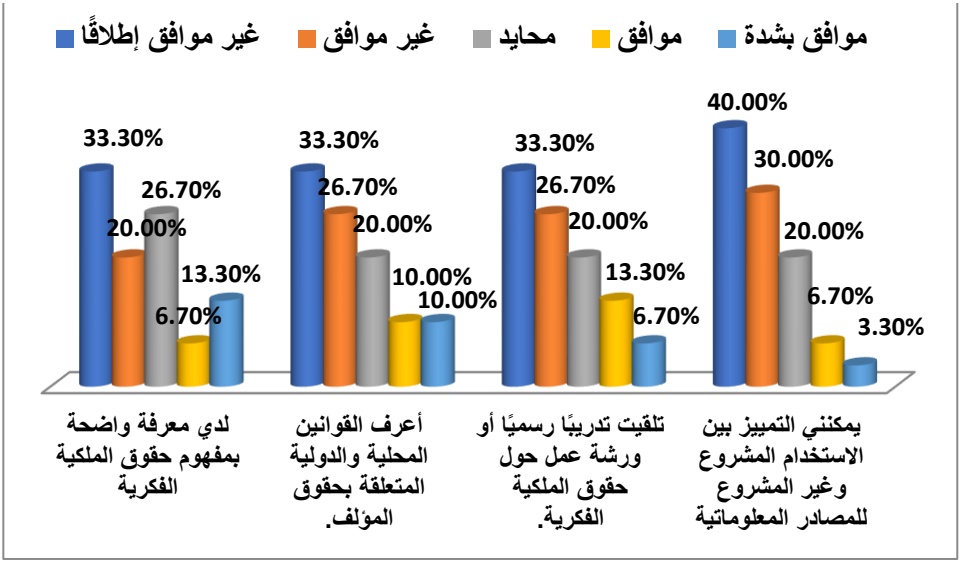

الشكل رقم (3) مؤشرات المستوى المعرفي بحقوق الملكية الفكرية العاملين المكتبة المركزية محل الدراسة

5/3 مؤشرات الممارسات المهنية المرتبطة بتطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزيـة.

تكتسب دراسة الممارسات المهنية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية بجامعة الأزهر أهمية خاصة، كونها تسلط الضوء على الواقع الفعلي للتطبيق، وتكشف عن مدى التزام بالسياسات المنظمة، مما يُسهم في تطوير منظومة الحماية الفكرية داخل البيئة الأكاديمية، وهو ما يمكن بيانه في الجدول التالي:

الجدول رقم (6) الممارسات المهنية المرتبطة بتطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقًا	إجمالي	المتوسط الحسابي
ألتزم بتطبيق قواعد الملكية الفكرية في إتاحة المصادر	3	4	5	8	10	30	3.0
	10%	13.33%	16.67%	26.67%	33.33%		
أوجه المستفيدين لاستخدام الموارد بشكل قانوني.	9	7	5	5	4	30	3.2
	30%	23.33%	16.67%	16.67%	13.33%		
أرفض أي طلبات مخالفة لحقوق الملكية الفكرية.	3	3	6	8	10	30	3.3
	10%	10%	20%	26.67%	33.33%		
أشارك في نشر ثقافة احترام حقوق المؤلف داخل الجامعة.	2	6	4	8	10	30	3.5
	6.67%	20%	13.33%	26.67%	33.33%		

يتضح من الجدول رقم (6) الممارسات المهنية المرتبطة بتطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية والتي بينت تباين ففي المؤشرات النسبية كما هو موضح فيما يلى:

بينت العبارة "أشارك في نشر ثقافة احترام حقوق المؤلف داخل الجامعة." أعلى متوسط حسابي (3.5)، لكن النتائج أظهرت أن أكثر من 60% لا تشارك في نشر ثقافة احترام حقوق المؤلف داخل الجامعة، ويعود ذلك إلى غياب برامج توعية المؤسسية المستمرة أو ورش العمل التي تهدف إلى نشر الوعي بحقوق الملكية الفكرية، فضلًا عن ضعف التنسيق بين المكتبة وإدارات الجامعة، بالرغم من أن البعض قد يشارك بشكل فردي في هذه الأنشطة، إلا أن الدعم المؤسسي الضعيف يجعل هذه الجهود غير فعالة على المدى الطويل ويؤدى الى تهميش ترسيخ هذه الثقافة.

بينما اشارت العبارة "أرفض أي طلبات مخالفة لحقوق الملكية الفكرية."

حصلت هذه العبارة على متوسط حسابي (3.3)، مما يشير إلى أن نسبة كبيرة من العاملين، 60% منهم، لا يرفضون الطلبات المخالفة لحقوق الملكية الفكرية، وهذا يعود إلى الضغوط اليومية التي يواجهها العاملون، بالإضافة إلى غياب سياسات مكتوبة أو إجراءات واضحة تدعمهم في رفض هذه الطلبات، كما أن نقص التدريب التخصصي حول كيفية التعامل مع الحالات المخالفة قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير حاسمة أو التعامل مع تلك الامور بأسلوب شخصي.

بينما بينت العبارة "أوجه المستفيدين لاستخدام الموارد بشكل قانوني." سجلت هذه العبارة متوسطًا حسابيًا (3.2)، وهو متوسط يُعد مقبولًا نسبيًا، لكنه لا يعكس مستوى عالٍ من الالتزام بالممارسة. فقد بلغت نسبة من وافقوا بشدة على العبارة 16.67%، وموافقين بنفس النسبة (16.67%)، بينما بلغت نسبة المحايدين 13.33%، وهي دلالة على وجود تردد أو عدم وضوح في الممارسة لدى بعض العاملين. في المقابل، أبدى 23.33% من المشاركين عدم الموافقة، و30% رفضًا تامًا للقيام بتوجيه المستفيدين لاستخدام الموارد بشكل قانوني، وهو ما يمثل أكثر من نصف العينة (53.33%) ممن لا يمارسون هذا الدور التوجيهي بفاعلية في المكتبة المركزية.

بينما جاءت العبارة "ألتزم بتطبيق قواعد الملكية الفكرية فى إتاحة المصادر." حصلت هذه العبارة على أدنى متوسط حسابي (3.0)، ما يشير إلى أن 60% من العاملين لا يلتزمون بتطبيق قواعد الملكية الفكرية في إتاحة المصادر. ويعكس ذلك نقص التدريب الفني المتخصص في دمج قواعد الملكية الفكرية ضمن إجراءات الإتاحة، إلى جانب غياب سياسات مكتوبة أو أدلة إجرائية واضحة تحدد كيفية التعامل مع حقوق الملكية الفكرية في العمليات اليومية، كما قد يكون هناك ضعف في التنسيق بين المكتبة والأقسام القانونية داخل الجامعة لنشر السياسات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. ويمكن بيان المؤشرات النسبية للممارسات المهنية المرتبطة بتطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية في الشكل التالي:

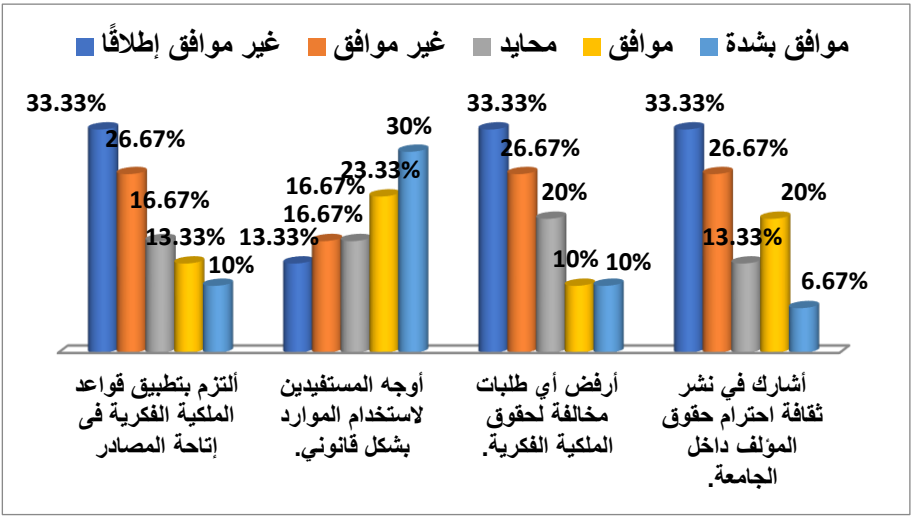

الشكل رقم (4) المؤشرات النسبية للممارسات المهنية المرتبطة بتطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية

6/3 معدلات الوعى بإسهام التقنيات الداعمة لممارسات تطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية.

تمثل التقنيات الحديثة، ولا سيما تقنيات الذكاء الاصطناعي أحد العوامل الحاسمة في دعم ممارسات تطبيق حقوق الملكية الفكرية داخل المكتبات المركزية، فقد أصبحت هذه الأدوات عنصرًا جوهريًا في إدارة المحتوى، ورقمنة المصادر، وضبط استخدام المواد المعلوماتية بما يتفق مع القوانين والضوابط المعتمدة من جانب المؤسسة الأم، وبرغم التقدم التقني المتاح، إلا أن مستوى إسهام هذه التقنيات في دعم الالتزام بحقوق الملكية الفكرية يختلف من مكتبة إلى أخرى، وفقًا لمستوى التحديث التقني، والبنية التحتية، ومدى وعي العاملين بقدرات هذه التقنيات، وفى ضوء هذا يمكن بيان معدلات الوعى بإسهام التقنيات الداعمة لممارسات تطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية من خلال الجدول التالى:

الجدول رقم (7) معدلات الوعى بإسهام التقنيات الداعمة لممارسات تطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقًا	إجمالي	المتوسط الحسابي
1. لدي معرفة بتقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في ضبط الانتهاكات المتعلقة بحقوق المؤلفين.	6	4	6	5	9	30	3.2
	20%	13.33%	20%	16.67%	30%		
2. أعلم أن بعض أنظمة إدارة المكتبات تستخدم تقنيات ذكاء اصطناعي لمراقبة استخدام المصادر الرقمية.	5	3	4	10	8	30	3.1
	16.67%	10%	13.33%	33.33%	26.67%		
3. يمكنني التعامل مع تطبيقات ذكاء اصطناعي في مجال حماية الملكية الفكرية.	6	9	7	3	5	30	3.3
	20%	30%	23.33%	10%	16.67%		
4. أؤيد أن تقنيات الذكاء الاصطناعي قادرة على كشف السرقة الفكرية في المصادر.	4	5	6	7	8	30	3.3
	13.33%	16.67%	20%	23.33%	26.67%		
5. أتابع باستمرار التطورات في التقنيات الحديثة في مجال المكتبات والمعلومات.	5	10	10	3	2	30	3.2
	16.67%	33.33%	33.33%	10%	6.67%		
6. أعتقد أن استخدام الذكاء الاصطناعي في حماية الملكية الفكرية ضرورة حتمية	8	8	7	4	3	30	3.4
	26.67%	26.67%	23.33%	13.33%	10%		
7. هناك حاجة للتدريب على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في حماية الملكية الفكرية.	5	9	8	5	3	30	3.2
	16.67%	30%	26.67%	16.67%	10%		

يوضح الجدول رقم (7) معدلات الوعى بإسهام التقنيات الداعمة لممارسات تطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية وهو ما أظهر تباين في مؤشراته النسبية يمكن بيانها في التالي:

اشارت العبارة "لدي معرفة بتقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في ضبط الانتهاكات المتعلقة بحقوق المؤلفين". حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.2، مما يشير إلى مستوى وعي متوسط، بينما أبدى 20% من المشاركين موافقتهم الشديدة، و13.33% وافقوا على العبارة، في حين أبدى 30% رفضًا تامًا، و16.67% رفضًا جزئيًا، ما يجعل نسبة غير الموافقين تصل إلى 46.67%، وهذا التوزيع يعكس تفاوتًا واضحًا في المعرفة التقنية، والذي قد يُعزى إلى غياب البرامج التدريبية المنتظمة حول الذكاء الاصطناعي، أو إلى قلة التعرض العملي لتطبيقات فعلية تكشف عن قدرته في كشف الانتهاكات، كما أن تخصص بعض العاملين الإداريين أو الفنيين قد لا يشمل المعرفة المتعمقة بهذا المجال التخصصي.

بينت العبارة "أعلم أن بعض أنظمة إدارة المكتبات تستخدم تقنيات ذكاء اصطناعي لمراقبة استخدام المصادر الرقمية" وتُعد هذه العبارة من الأقل وعيًا، حيث بلغ متوسطها 3.1، وأظهرت نسبة رفض مرتفعة تمثلت في 33.33% رفضًا، و26.67% رفضًا تامًا، ليبلغ مجموع غير الموافقين 60%، في مقابل 26.67% فقط وافقوا بدرجات متفاوتة. ويُعزى هذا الانخفاض إلى ضعف الوعي بالنظم الذكية المتكاملة في إدارة المكتبات مثل (Koha)، وغيرها والتي تحتوي على خصائص تتعلق بتتبع الاستخدام وضبط الانتهاكات، كما أن بعض المكتبات قد لا تكون قد طبقت هذه الأنظمة بشكل فعال، مما يجعل معرفة العاملين بها محدودة.

بينما جاءت العبارة "يمكنني التعامل مع تطبيقات ذكاء اصطناعي في مجال حماية الملكية الفكرية". حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.3، وهو أعلى نسبيًا، ويعكس تحسنًا في المهارات التقنية. حيث وافق على العبارة 30% من المشاركين، و20% وافقوا بشدة، ما يمثل 50% من مجتمع الدراسة، أما الرافضون فقد بلغت نسبتهم 26.67%، وهو ما يشير إلى وجود فجوة معرفية أو افتقار إلى التدريب العملي، ويُحتمل أن يكون هذا التفاوت ناتجًا عن تباين الخلفيات التعليمية، أو عن الخبرة السابقة في التعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي، التي غالبًا ما تتطلب مستوى تقنيًا أعلى من متوسط الأخصائيين الإداريين.

كما بينت العبارة " أؤيد أن تقنيات الذكاء الاصطناعي قادرة على كشف السرقة الفكرية في المصادر" سجلت هذه العبارة متوسطًا قدره 3.3، وبلغت نسبة الموافقة الكلية 30% (16.67% موافق، 13.33% موافق بشدة)، بينما رفض 50% من المشاركين هذه العبارة بدرجات متفاوتة، وهذا الانقسام قد يعكس ضعفًا في إدراك القدرات التقنية الحقيقية لأدوات الذكاء الاصطناعي، مثل أدوات الكشف عن الانتحال العلمي، أو بسبب قلة استخدامها في بيئة المكتبة، مما يؤدي إلى التشكيك في فعاليتها، أو عدم الوعي بوجودها من الأساس.

بينما جاءت العبارة "أتابع باستمرار التطورات في التقنيات الحديثة في مجال المكتبات والمعلومات" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.2، مع نسبة موافقة جيدة بلغت 50% (33.33% موافق، 16.67% موافق بشدة)، في مقابل 16.67% رفضوا، و33.33% كانوا محايدين، وهذه الحيادية المرتفعة قد تشير إلى قلة المبادرات المؤسسية لتشجيع متابعة

التطـور التقنـي، وغيـاب الحـوافز التـي تـدفع العـاملين نحـو تنميـة ذاتيـة مسـتمرة، مثـل المـؤتمرات والـدورات المعتمـدة أو الوصـول إلـى مصـادر مهنيـة حديثة في مجالات التقنيات الحديثة.

كمـا سـجلت العبـارة "أعتقـد أن اسـتخدام الـذكاء الاصـطناعي فـي حمايـة الملكيـة الفكريـة ضـرورة حتميـة" أعلـى متوسـط فـي الجـدول بـ 3.4، ونالـت تأييـدًا واسـعًا حيـث وافـق عليهـا 53.34% (26.67% موافـق، 26.67% موافـق بشـدة)، بينمـا رفضـها 23.33%. يعكـس هـذا الموقـف تأييـدًا فكريًـا ووعيًـا نظريًـا بأهميـة الـذكاء الاصـطناعي فـي هـذا المجـال، لكنـه لا يعكـس بالضـرورة قـدرة تطبيقيـة، نظـرًا لنتـائج العبـارات الأخـرى التـي توضح ضعف التعامل العملي مع هذه الأدوات التقنية.

بينمـا جـاءت العبـارة "هنـاك حاجـة للتـدريب علـى اسـتخدام تقنيـات الـذكاء الاصـطناعي فـي حمايـة الملكيـة الفكريـة" حيـث بلـغ المتوسـط الحسـابي 3.2، مـع تأييـد نسـبته(46.67% 30% موافـق، 16.67% موافـق بشـدة)، مـا يـدل علـى إدراك واقعـي لضـعف الكفـاءة التقنيـة الذاتيـة لـدى العـاملين، وحـاجتهم الفعليـة لتأهيـل منهجـي، وفـي المقابـل، عبـر(26.67%) عـن الحيـاد، وهـو مـا قـد يشـير إلـى غيـاب تصـور واضـح لـديهم عـن طبيعـة التـدريب المطلـوب أو جـدواه. وتؤكـد هـذه العبـارة الحاجـة الماسـة إلـى بـرامج تدريبيـة موجهـة ومسـتمرة فـي المكتبـة المركزيـة بمحـل الدراسـة، ويمكـن بيـان مؤشـرات الـوعى بإسـهام التقنيـات الداعمـة لممارسـات تطبيـق حقـوق الملكيـة الفكرية في المكتبة المركزية من خلال الشكل البياني التالي:

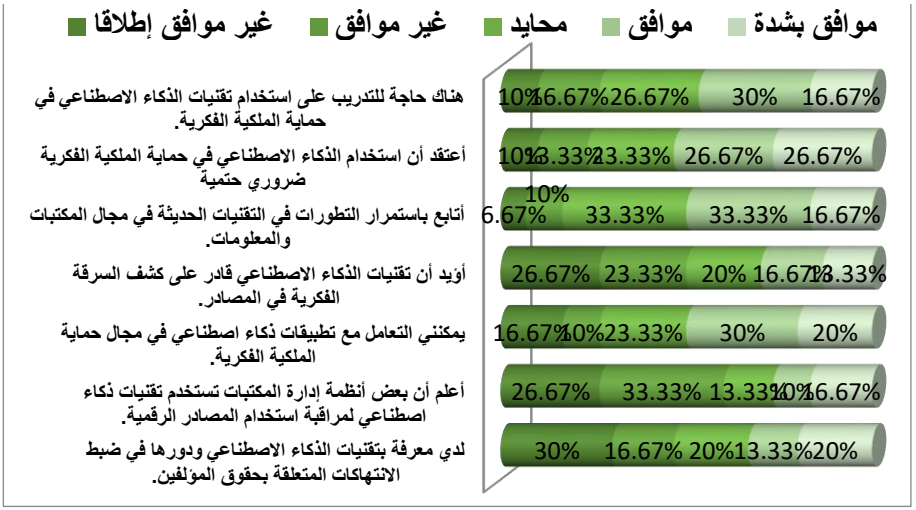

الشكل رقم (5) بيان مؤشرات الوعى بإسهام التقنيات الداعمة لممارسات تطبيق حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية

7/3 مؤشرات الاحتياجات التدريبية المهنية على تقنيات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية:

يُمثل التدريب المهني على تقنيات حماية حقوق الملكية الفكرية عنصرًا أساسيًا في تعزيز كفاءة العاملين في المكتبات المركزية، ولا سيما في ظل الاعتماد على المصادر الإلكترونية، في ظل وجود فجوة واضحة في مجال التدريب المهني المتخصص، إذ يفتقر كثير من العاملين إلى التأهيل الكافي في هذا المجال، مما قد يُضعف من فاعلية ممارسات الحماية ويؤثر سلبًا على جودة الخدمات المعلوماتية المقدمة، ومن ثم، فإن الاهتمام بتصميم برامج تدريبية منهجية ومستدامة يمثل ضرورة ملحة لتعزيز أداء المكتبات المركزية في الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والامتثال للتشريعات المنظمة للاقتباس العلمي، ويمكن بيان واقع التدريب المهني على تقنيات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (8) واقع احتياجات التدريب المهني على تقنيات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية

الدورات التدريبية المقترحة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقًا	إجمالي	المتوسط الحسابي
دورة الأنظمة القانونية لحقوق المؤلف في البيئة الرقمية	8	8	7	4	3	30	3.3
	26.67%	26.67%	23.33%	13.33%	10%		
دورة إدارة حقوق النشر باستخدام تقنيات كشف الانتحال العلمي	8	7	6	5	4	30	3.2
	26.67%	23.33%	20%	16.67%	13.33%		
دورة في تحليل البيانات والنصوص لحماية حقوق الملكية الفكرية.	7	8	8	4	3	30	3.2
	23.33%	26.67%	26.67%	13.33%	10%		
دورة تقنيات الذكاء الاصطناعي والانتحال العلمي	7	10	7	3	3	30	3.2
	23.33%	33.33%	23.33%	10%	10%		
دورة البرمجيات مفتوحة المصدر وحقوق الملكية الفكرية	8	7	6	4	5	30	3.3
	26.67%	23.33%	20%	13.33%	16.67%		
دورة إدارة الحقوق الرقمية DRM وحماية المصادر الإلكترونية.	7	8	7	5	3	30	3.3
	23.33%	26.67%	23.33%	16.67%	10%		
دورة التشريعات الحديثة لحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.	7	7	8	5	3	30	3.2
	23.33%	23.33%	26.67%	16.67%	10%		
دورة معايير الاقتباس العلمي	8	8	6	4	4	30	3.2
	26.67%	26.67%	20%	13.33%	13.33%		
دورة اخلاقيات التقنيات الحديثة وتطبيقاتها في المكتبات المركزية	8	7	8	4	3	30	3.3
	26.67%	23.33%	26.67%	13.33%	10%		

يتضح من الجدول رقم (8) واقع احتياجات التدريب المهني على تقنيات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية محل الدراسة والذى اوضح احتياجات متباينة يمكن ايضاحها في التالي:

جاءت دورة الأنظمة القانونية لحقوق المؤلف في البيئة الرقمية: حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.3)، وهو من أعلى المتوسطات، حيث أبدى 53.34% من المشاركين (26.67% موافق، 26.67% موافق بشدة) تأييدهم لاحتياجهم لهذه الدورة، ويُعزى هذا الارتفاع إلى أهمية الإلمام بالجوانب القانونية في بيئة رقمية تعتمد على مصادر إلكترونية، وفي المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين 23.33%، مما قد يُشير إلى أن بعض الأخصائيين يشعرون بأن هذا الجانب قانوني صرف وليس من صميم مهامهم الفنية أو المهنية.

بينت احتياجات دورة إدارة حقوق النشر باستخدام تقنيات كشف الانتحال العلمي: حيث سجّلت هذه الدورة متوسطًا (3.2)، مع نسبة تأييد بلغت 50%، مما يدل على اهتمام متوسط بهذا النوع من التدريب، ويعكس ذلك تنامي وعي العاملين بتأثير الانتحال العلمي وخطورته على مصداقية المؤسسات الأكاديمية، أما نسبة الرفض (30%) فقد ترجع إلى ضعف الخبرة التقنية في التعامل مع أدوات كشف الانتحال.

وكشفت دورة في تحليل البيانات والنصوص لحماية حقوق الملكية الفكرية: والتي جاءت نسبة الموافقة الإجمالية 50%، بمتوسط (3.2)، وهي نسبة إيجابية بالنظر إلى تخصص هذه المهارة. وقد يكون الدافع وراء هذه الحاجة هو ازدياد الاعتماد على أدوات التحليل التلقائي في المكتبات الرقمية. غير أن نسبة 23.33% من غير الموافقين تُبرز أن

هـذه المهـارات قـد تكـون غيـر مألوفـة للـبعض، خاصـة لمـن يفتقـرون إلـى خلفية تقنية.

وسـجلت دورة تقنيـات الـذكاء الاصـطناعي والانتحـال العلمـي : نسـبة موافقـة عاليـة نسـبيًا بلغـت 56.66% (33.33% موافـق، 23.33% موافـق بشـدة)، وهـي الأعلـى بـين الـدورات، بمتوسـط (3.2). يشـير ذلـك إلـى وعـي متزايـد بضـرورة مواكبـة الـذكاء الاصـطناعي فـي حمايـة الملكيـة الفكريـة. بينمـا سـجلت نسـبة غيـر المـوافقين 20%، مـا قـد يعـود إلـى عـدم وضـوح دور الذكاء الاصطناعي في السياقات التطبيقية للمكتبات.

وبينـت دورة البرمجيـات مفتوحـة المصـدر وحقـوق الملكيـة الفكريـة: حيـث جـاء المتوسـط الحسـابي (3.3)، مـع نسـبة تأييـد بلغـت 50%، وهـي إشـارة إلـى إدراك أهميـة هـذه البرمجيـات فـي تقنـين اسـتخدام الأدوات الرقميـة. ومـع ذلـك، فـإن نسـبة غيـر المـوافقين (30%) قـد تشـير إلـى محدوديـة الاسـتخدام الفعلـي للبرمجيـات مفتوحـة المصـدر فـي بيئـة المكتبـة، أو غمـوض تراخيصها القانونية لدى البعض.

كمـا سـجلت دورة إدارة الحقـوق الرقميـة DRM وحمايـة المصـادر الإلكترونيـة: نسـبة تأييـد جيـدة (50%)، بمتوسـط (3.3)، ممـا يؤكـد إدراك أهميـة الـتحكم فـي الوصـول للمصـادر الرقميـة المحميـة. نسـبة الـرفض بلغـت 26.67%، ويُحتمـل أن تعـود إلـى قلـة تطبيقـات DRM فـي المكتبـة أو ضعف الفهم الوظيفي لها من قبل بعض الأخصائيين.

وبينـت دورة التشـريعات الحديثـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة فـي البيئـة الرقميـة : نسـبة التأييـد 46.66%، وهـي أقـل مـن سـابقتها، مـع متوسـط

(3.2). يشير ذلك إلى وجود وعي معتدل بأهمية متابعة التشريعات الجديدة، إلا أن نسبة الحياد المرتفعة (26.67%) قد تُعزى إلى نقص التحديثات المستمرة أو محدودية الوصول إلى مصادر تشريعية حديثة.

كما جاءت دورة معايير الاقتباس العلمي: حيث بلغت نسبة التأييد 53.34%، بمتوسط (3.2)، مما يعكس تقديرًا واسعًا لأهمية احترام منهجية الاقتباس والاقتباس الصحيح، خصوصًا في السياق الأكاديمي للمكتبة المركزية: وتُشير نسبة الرفض (26.66%) إلى تفاوت في الممارسة أو نقص في التدريب المنهجي السابق لدى بعض العاملين.

بينما سجلت دورة أخلاقيات التقنيات الحديثة وتطبيقاتها في المكتبات المركزية بلغت نسبة التأييد 50%، بمتوسط (3.3)، وهو دليل على إدراك أهمية البعد الأخلاقي في استخدام التكنولوجيا، خاصة في بيئة مكتبية أكاديمية. ومع ذلك، فإن نسبة الحياد (26.67%) تشير إلى حاجة لرفع الوعي بالمخاطر الأخلاقية للتقنيات الحديثة، مثل إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي أو أدوات الرقمنة، ويمكن بيان مؤشرات واقع احتياجات التدريب المهني على تقنيات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية محل الدراسة كما هو مبين في الشكل التالي:

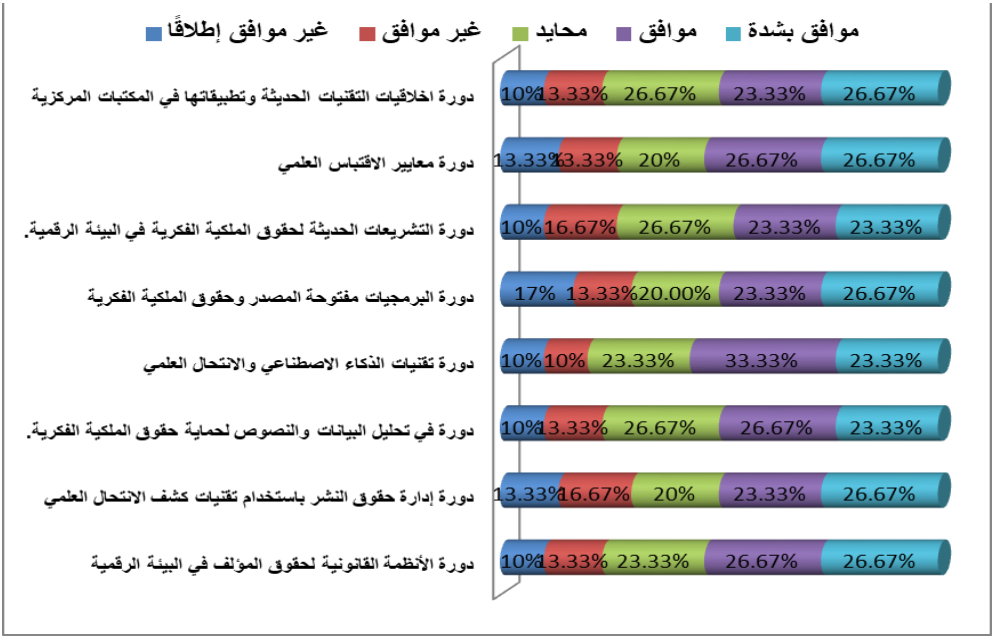

الشكل رقم (6) واقع احتياجات التدريب المهني على تقنيات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية محل الدراسة

8/3 معدلات اتجاهات العاملين نحو تنمية المهارات التقنية لحماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية:

في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبحت قضايا حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية تحتل مكانة بارزة؛ ولا سيما المكتبات المركزية التي تمثل قلب البنية المعلوماتية في المؤسسات الجامعية، وتعد اتجاهات العاملين في المكتبة المركزية نحو تنمية مهارات استخدام التقنيات الحديثة عاملاً حاسمًا في تعزيز فعالية هذه المؤسسات في حماية الحقوق الفكرية، وضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات لذا فإن فهم هذه الاتجاهات يمثل خطوة جوهرية نحو بناء إستراتيجيات تدريبية وتطويرية فعالة، تسهم في تمكين الكوادر المكتبية من أداء دورهم بكفاءة

في بيئة رقمية متغيرة باستمرار بشكل مستدام، ويمكن بيان اتجاهات العاملين نحو تنمية مهارات استخدام التقنيات الحديثة في حماية حقوق الملكية الفكرية في الجدول التالي:

الجدول رقم (9) اتجاهات العاملين نحو تنمية المهارات التقنية لحماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	إجمالي	المتوسط الحسابي
ارى ضرورة تطوير مهاراتي في مجالات الذكاء الاصطناعي لحماية حقوق الملكية الفكرية.	10	10	5	3	2	30	3.77
	33.3%	33.3%	16.7%	10%	6.7%		
لدي استعداد لحضور دورات تدريبية في الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المهنية.	11	12	4	2	1	30	4.00
	36.7%	40%	13.3%	6.7%	3.3%		
ارغب في تحسين قدرتي على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للكشف عن الانتهاكات الفكرية.	10	10	5	3	2	30	3.77
	33.3%	33.3%	16.7%	10%	6.7%		
اجد ان بيئة عملي تشجعني على تطوير مهاراتي التقنية والمعلوماتية.	6	8	7	5	4	30	3.23
	20%	26.7%	23.3%	16.7%	13.3%		
اقترح إدراج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن برامج التنمية المهنية لمجال المكتبات والمعلومات.	11	12	4	2	1	30	4.00
	36.7%	40%	13.3%	6.7%	3.3%		
اريد امتلك القدرة على التعلم الذاتي لتطوير مهاراتي الرقمية بما يخدم حماية الحقوق الفكرية.	11	11	4	2	2	30	3.90
	36.7%	36.7%	13.3%	6.7%	6.7%		

يتضح من الجدول رقم (9) اتجاهات العاملين في المكتبة المركزية نحو تنمية مهارات استخدام التقنيات الحديثة في حماية حقوق الملكية الفكرية حيث تعدد معدلات الاستجابة ويمكن بيانها في التالي:

حيث جاءت العبارة "**أرى ضرورة تطوير مهاراتي في مجالات الذكاء الاصطناعي لحماية حقوق الملكية الفكرية** (المتوسط = 3.77، نسبة الموافقة 66.6%) وتشير هذه النسبة المرتفعة إلى إدراك العاملين لأهمية الذكاء الاصطناعي كأداة فعالة في مواجهة التعديات الرقمية على الملكية الفكرية. ويُعزى هذا إلى التوسع الكبير في استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات البحث العلمي والمعلومات، إلى جانب شعور الأخصائيين بضرورة مواكبة المتغيرات التقنية المتسارعة، وتجنب التقادم المهني.

بينما جاءت العبارة" **لدي استعداد لحضور دورات تدريبية في الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المهنية**" (المتوسط = 4.00، نسبة الموافقة 76.7%) يعكس هذا الرقم استعدادًا كبيرًا لدى العاملين لتلقي التدريب، مما يعكس دوافع قوية نحو التطوير المهني. وقد تعود هذه النسبة المرتفعة إلى قلة الفرص التدريبية السابقة أو محدوديتها، ما يجعل العاملين أكثر حماسًا لانتهاز أي فرصة مستقبلية، إضافةً إلى رغبتهم في تقوية كفاءتهم في مجال حساس يتطلب مهارات رقمية دقيقة.

كما جاءت العبارة "أرغب في تحسين قدرتي على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للكشف عن الانتهاكات الفكرية" (المتوسط = 3.77، نسبة الموافقة 66.6%) الارتفاع هنا يعكس وعيًا متزايدًا لدى العاملين بخطورة الانتهاكات الرقمية. ويُفسَّر هذا التوجه بضعف آليات الرقابة اليدوية، وازدياد حالات السرقة الفكرية، ما يجعل أدوات الذكاء الاصطناعي حلاً واقعيًا ومرغوبًا فيه لدى الأخصائيين لحماية الإنتاج المعرفي.

بينما جاءت العبارة "**أجد أن بيئة عملي تشجعني على تطوير مهاراتي التقنية والمعلوماتية**" (المتوسط = 3.23، نسبة الموافقة 46.7%) النسبة المتوسطة هنا تُبرز فجوة في الدعم المؤسسي. ويُفسر الانخفاض بضعف السياسات التدريبية الرسمية، أو نقص المبادرات الداخلية التي تُحفز الموظفين على التطوير الذاتي، مما يترك العاملين معتمدين على جهودهم الخاصة في التعلم، وهو ما يُضعف التأثير المؤسسي المباشر.

وجاءت العبارة" أقترح إدراج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن برامج التنمية المهنية (المتوسط = 4.00، نسبة الموافقة 76.7%) هذه النسبة المرتفعة تعكس رغبة واضحة في دمج الذكاء الاصطناعي في الخطط التدريبية الرسمية. والمبرر هنا هو شعور العاملين بأن البرامج الحالية لا تواكب مستجدات البيئة الرقمية، ما يخلق فجوة معرفية يرغبون في سدها من خلال إعادة هيكلة المحتوى التدريبي بما يتماشى مع التطورات العالمية.

كما جاءت العبارة" **أريد أن أمتلك القدرة على التعلم الذاتي لتطوير مهاراتي الرقمية**" (المتوسط = 3.90، نسبة الموافقة 73.4%) النسبة المرتفعة هنا تؤكد توجهًا قويًا نحو التعلم المستقل، ويُعزى ذلك إلى محدودية الفرص التدريبية داخل المؤسسات، بالإضافة إلى توفر مصادر تعلم إلكترونية مجانية أو ذات تكلفة منخفضة، مما يشجع العاملين على تطوير أنفسهم بشكل مستقل.

9/3 واقع تحديات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية.

تواجه المكتبة المركزية مجموعة من التحديات المتنامية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، تتداخل فيها العوامل التقنية والتنظيمية والمعرفية، ففي ظل التحول الرقمي المتسارع، تزايدت ضغوط التعامل مع المحتوى الإلكتروني وحقوق المؤلفين بصورة دقيقة، ما يستدعي أنظمة رقابة محكمة وآليات تكنولوجية متقدمة، كما تشكل محدودية الوعي لدى بعض العاملين والمستفيدين بحقوق الملكية الفكرية، وضعف التدريب المهني المتخصص تحديًا إضافيًا يؤثر على فعالية ممارسات الحماية، وتبرز معوقات تشريعية وإدارية مثل غياب السياسات المؤسسية الواضحة أو تحديثها، فضلاً عن ضعف البنية التحتية الرقمية التي تعيق استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أو أنظمة إدارة الحقوق الرقمية (DRM)، وتفرض ضرورة تطوير استراتيجية متكاملة تعزز من وعي العاملين وتوظف التقنيات الحديثة في هذا المجال، ويمكن بيان تحديات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية محل الدراسة كما هو بالجدول التالي:

الجدول رقم (10) تحديات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية محل الدراسة

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقًا	إجمالي	المتوسط الحسابي
1. لا توجد سياسات واضحة داخل المكتبة تنظم استخدام التقنيات الحديثة لحماية حقوق الملكية الفكرية.	6	10	6	5	3	30	3.37
	20.0%	33.3%	20.0%	16.7%	10.0%		
2. غياب الدعم المؤسسي يمثل عائقًا أمام تبني تقنيات التقنيات الحديثة في حماية حقوق الملكية الفكرية	6	12	6	4	2	30	3.53
	20.0%	40.0%	20.0%	13.3%	6.7%		
3. عدم توفر ميزانية كافية لتطبيق حلول تعتمد على التقنيات الحديثة في حماية حقوق الملكية الفكرية	9	13	5	2	1	30	3.90
	30.0%	43.3%	16.7%	6.7%	3.3%		
4. من الصعب مواكبة التحديثات السريعة في التقنيات الحديثة في حماية حقوق الملكية الفكرية	10	10	5	3	2	30	3.77
	33.3%	33.3%	16.7%	10.0%	6.7%		
5. أواجه صعوبة في إقناع إدارة المكتبة بأهمية دمج التقنيات الحديثة في حماية حقوق الملكية الفكرية	10	11	6	2	1	30	3.90
	33.3%	36.7%	20.0%	6.7%	3.3%		
6. توجد فجوة معرفية بين المتخصصين في المكتبات وتقنية التقنيات الحديثة في حماية حقوق الملكية الفكرية.	8	12	6	3	1	30	3.77
	26.7%	40.0%	20.0%	10.0%	3.3%		
7. يوجد ضعف في البنية التحتية الرقمية في المكتبة يحد من إمكانية تطبيق التقنيات الحديثة.	8	12	6	3	1	30	3.47
	26.7%	40.0%	20.0%	10.0%	3.3%		
8. لا توجد برامج أو أدوات متوفرة في المكتبة تعتمد على التقنيات الحديثة لحماية حقوق الملكية الفكرية.	10	11	5	2	2	30	3.83
	33.3%	36.7%	16.7%	6.7%	6.7%		

يتضح من الجدول رقم (10) تحديات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية محل الدراسة معدلات متباينة تشير الى اتجاهات يمكن بيانها في التالي:

جاءت العبارة : "**لا توجد سياسات واضحة داخل المكتبة تنظم استخدام التقنيات الحديثة لحماية حقوق الملكية الفكرية**" بمتوسط (3.37): وأظهرت أن 53.3% من أفراد مجتمع الدراسة وأن(33.3% موافق، 20% موافق بشدة) وتأييدهم لغياب السياسات الواضحة، وهو ما يشير إلى وجود فراغ تنظيمي داخل المكتبة، وهذه النسبة قد ترجع إلى غياب لائحة تنظيمية أو تأخر في تحديث السياسات الداخلية لتواكب التغيرات التكنولوجية، في المقابل، بلغت نسبة غير الموافقين 26.7%، مما قد يعكس تفاوتًا في المعرفة أو الاطلاع على الوثائق التنظيمية القائمة.

بينما جاءت العبارة: "**غياب الدعم المؤسسي يمثل عائقًا أمام تبني تقنيات حديثة**" بمتوسط (3.53): أما نسبته 60% من المجيبين و(40% موافق، 20% موافق بشدة) وأشاروا إلى غياب الدعم المؤسسي كعائق حقيقي، وقد يكون ذلك نتيجة لضعف التوجه الإداري نحو الابتكار الرقمي أو لانشغال المؤسسة بأولويات أخرى على حساب التطوير التقني، بينما يرى 20% فقط أن هذا الغياب ليس واقعًا فعليًا.

كما جاءت العبارة: "**عدم توفر ميزانية كافية لتطبيق الحلول التقنية**" بمتوسط (3.90): وتُعد هذه من أكثر العبارات ارتفاعًا في المتوسط، حيث وافق 73.3% من المستجيبين (43.3% موافق، 30% موافق بشدة) على وجود ضعف في الميزانية، ما يعكس إدراكًا واضحًا بأن الموارد المالية تمثل عقبة رئيسية أمام التحديث التكنولوجي، وهذا قد يكون ناتجًا عن عدم تخصيص ميزانيات مستقلة لتطوير تقنيات حماية حقوق الملكية الفكرية.

جاءت العبارة: "**من الصعب مواكبة التحديثات السريعة في التقنيات الحديثة**" (متوسط 3.77): بلغت نسبة المؤيدين لصعوبة المواكبة 66.6% (33.3% موافق، 33.3% موافق بشدة)، وهو ما يُشير إلى وجود فجوة

بين سرعة تطور التكنولوجيا وبين قدرة المكتبة على المتابعة، وهذه النتيجة قد تعود إلى ضعف التدريب المستمر أو قلة الموارد البشرية المؤهلة.

بينما جاءت العبارة : "**أواجه صعوبة في إقناع إدارة المكتبة بأهمية دمج التقنيات الحديثة**" بمتوسط (3.90): وأكد 70% من المشاركين (36.7% موافق، 33.3% موافق بشدة) وجود مقاومة مؤسسية أو ضعف في الوعي الإداري، ما يعيق المبادرات التطويرية. ويعكس هذا الحاجة إلى تعزيز التفاهم بين الفنيين والإداريين بشأن أهمية التكنولوجيا في حماية الملكية الفكرية.

وجاءت العبارة: "**توجد فجوة معرفية بين المتخصصين في المكتبات وتقنية التكنولوجيا**" (متوسط 3.77): أشار 66.7% من الأفراد إلى وجود هذه الفجوة، ما يدل على ضعف التكامل المهني بين المجالين، وقد يكون هذا ناتجًا عن محدودية البرامج التدريبية المشتركة أو عن عزلة أقسام التقنية عن العمل المكتبي اليومي.

كما جاءت العبارة: " **يوجد ضعف في البنية التحتية الرقمية بالمكتبة**" بمتوسط (3.47): كما اتفق 66.7% (40% موافق، 26.7% موافق بشدة) على وجود قصور في البنية التحتية، مما يعوق تطبيق الحلول الذكية، وقد تعود هذه النسبة إلى عدم تحديث الأجهزة أو البرامج، أو ضعف شبكة الإنترنت، أو نقص البرمجيات المتخصصة.

بينما جاءت العبارة: "**لا توجد برامج أو أدوات حديثة متوفرة في المكتبة**" بمتوسط (3.83): أقر 70% من المستجيبين بأن المكتبة تفتقر للبرامج التي تعتمد على التقنيات الحديثة لحماية حقوق الملكية الفكرية، ما يعكس تقصيرًا في اقتناء الأدوات أو ضعف وعي العاملين بوجودها، ويرتبط هذا مباشرة بمشكلة الميزانية وضعف التخطيط ويمكن بيان مؤشرات تحديات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية محل الدراسة من خلال الشكل التالي:

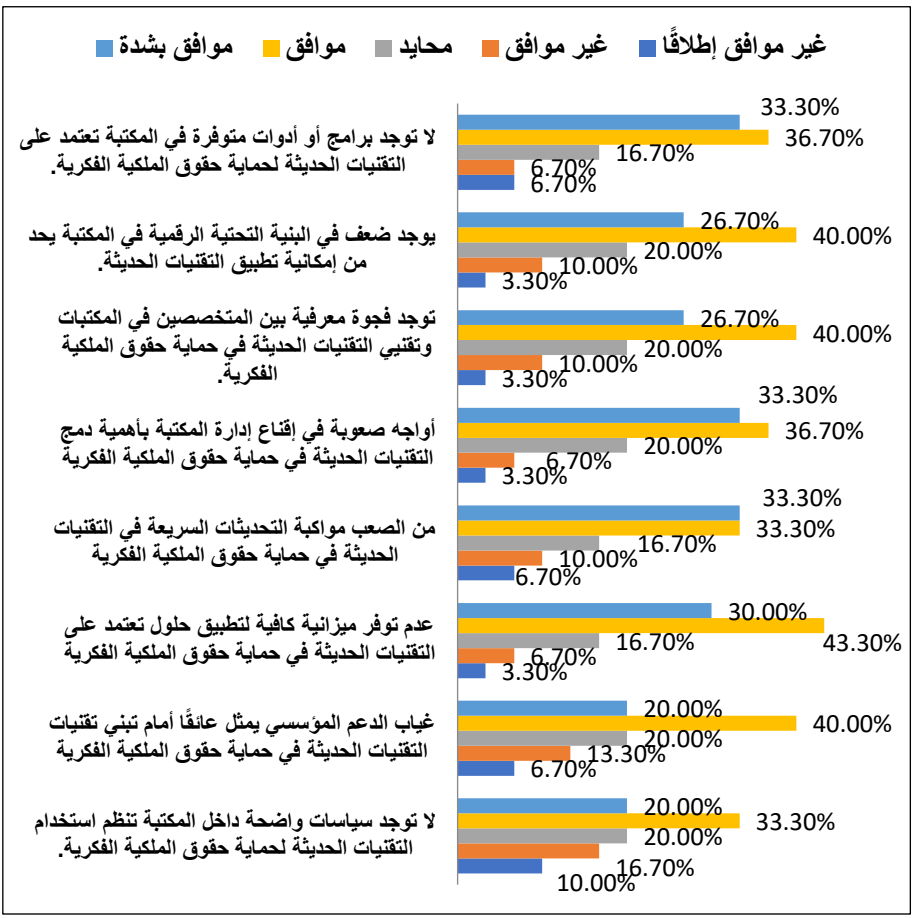

الشكل رقم (6) مؤشرات تحديات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبة المركزية .

4/ استراتيجية تطوير ممارسات تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية المصرية

تستهدف استراتيجية تطوير ممارسات تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية المصرية، إلى تعزيز الوعي بين العاملين والمستفيدين، وتطوير السياسات والإجراءات، وتوفير بيئة رقمية داعمة لحماية حقوق الملكية الفكرية.

1/4 الأهداف الاستراتيجية المستهدفة من تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية:

انطلاقًا من التحديات التي تواجه المكتبات المركزية المصرية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، جاءت الأهداف الاستراتيجية لتعزيز الوعي، وتطوير السياسات، وتوظيف التقنيات الحديثة، ورفع كفاءة الكوادر، وتشجيع البحث والإبداع، في إطار قانوني وتقني متكامل يراعي الاستدامة وتدرج التنفيذ كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (11) الأهداف الاستراتيجية المستهدفة

الهدف الاستراتيجي	الإطار الزمني المقترح	الجهات الشريكة والداعمة	الجهات المسؤولة الرئيسية
تعزيز الوعي بحقوق الملكية الفكرية لدى العاملين والمستفيدين.	السنة الأولى ومستمر طوال السنوات الثلاث	وزارة الثقافة، وزارة التعليم العالي، الهيئة المصرية العامة لحقوق الملكية الفكرية، الجمعيات المهنية للمكتبات.	المكتبة المركزية – إدارة التدريب والتطوير.
تطوير السياسات والإجراءات الخاصة بتطبيق حقوق الملكية الفكرية.	السنة الأولى والثانية	وزارة التعليم العالي، الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، الهيئة المصرية العامة لحقوق الملكية الفكرية.	إدارة المكتبة المركزية – الإدارة القانونية بالجامعة.
تعزيز استخدام التقنيات الحديثة لمراقبة وحماية الحقوق.	بدءًا من السنة الثانية ومستمر	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، شركات البرمجيات، مراكز البحوث التقنية.	إدارة النظم والمعلومات بالمكتبة المركزية.
رفع مستوى التدريب المهني للعاملين.	السنة الأولى ومستمر	الجامعات المصرية، المنظمات الدولية مثل الويبو WIPO، الجمعيات المهنية.	إدارة التدريب بالمكتبة المركزية.
تشجيع البحث العلمي وتحفيز الإبداع ضمن بيئة قانونية.	السنة الثانية والثالثة ومستمر	وزارة التعليم العالي، صناديق تمويل البحوث، المجالس العلمية.	مكتب دعم البحث العلمي بالجامعة – المكتبة المركزية.

يعكس الجدول إطارًا منهجيًا متكاملًا لتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجهات المعنية بتنفيذ استراتيجية تطوير ممارسات تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية المصرية، حيث حدد بشكل واضح الجهة الرئيسة لكل هدف والشركاء الداعمين، وبما يعزز مبدأ التكامل المؤسسي ويحد من التداخل في المهام، كما جاء الإطار الزمني للأهداف متدرجًا بصورة منطقية، إذ تبدأ الأنشطة ذات الطابع التوعوي والتدريبي في السنة الأولى لضمان تأسيس قاعدة معرفية صلبة، يليها تنفيذ الأهداف ذات البعد التقني والقانوني في السنوات التالية، بما يتوافق مع منهجيات التخطيط الاستراتيجي. ويُلاحظ كذلك مراعاة استدامة الأنشطة التي تتطلب متابعة دائمة مثل التدريب والتوعية، إضافة إلى الدمج بين الأبعاد القانونية والتقنية لضمان شمولية الاستراتيجية، والاستفادة من الشراكات المحلية والدولية لتعزيز القدرات وتنمية الموارد. (أمان، 2021).

2/4 الأسس الاستراتيجية المستهدفة لتطبيقات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية:

تمثل الأسس الاستراتيجية المستهدفة الإطار المرجعي الذي تنطلق منه خطة تطوير ممارسات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية، إذ تحدد هذه الأسس المرتكزات الجوهرية التي تقوم عليها الاستراتيجية، بما يضمن تكامل الجوانب التوعوية والتنظيمية والتقنية والتشريعية. وتهدف هذه الأسس إلى توجيه الجهود نحو رفع مستوى الوعي المجتمعي والمؤسسي، وتطوير السياسات والإجراءات، وتوفير بيئة رقمية آمنة، بما يسهم في تحقيق الاستخدام المشروع للمصادر المعرفية، ويحافظ على حقوق المؤلفين، ويعزز من دور المكتبات كمؤسسات معرفية ملتزمة بالقوانين والمعايير الدولية.

الجدول رقم (12) الأسس الاستراتيجية المستهدفة لتطوير ممارسات حماية حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية

لأساس الاستراتيجي	المستوى (محلي / مؤسسي / فردي)	البعد الرئيس	الهدف الاستراتيجي المحدد
التوعية والتثقيف بحقوق الملكية الفكرية	محلي + مؤسسي	بعد معرفي توعوي	إطلاق حملات توعية للعاملين والمستفيدين حول أهمية حقوق الملكية الفكرية
	مؤسسي + فردي	بعد تدريبي مهاري	تصميم ورش عمل ودورات تدريبية حول حقوق المؤلف وكيفية احترامها
	مؤسسي	بعد معرفي تقني	إنشاء مكتبة إلكترونية تحتوي على موارد تعليمية حول حقوق الملكية الفكرية (قوانين محلية ودولية) (طالحي 2024).
	محلي + مؤسسي	بعد إعلامي – تثقيفي	تطوير مواد توعوية (مطبوعات، ملصقات، نشرات) توضح قوانين الملكية الفكرية وطرق تطبيقها
تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية	مؤسسي	بعد تنظيمي تشريعي	إعداد دليل إجراءات مكتبي يتضمن سياسات وضوابط واضحة لاستخدام المصادر المحمية
	مؤسسي	بعد تنظيمي إداري	تحديث سياسات الإعارة والنسخ بما يتوافق مع القوانين
	مؤسسي	بعد حوكمة رقابي	إنشاء لجنة مختصة لمراجعة السياسات وتحديثها دوريًا وفق القوانين المحلية والدولية
	مؤسسي	بعد تقني رقابي	وضع آلية لمراقبة استخدام المواد المحمية (برامج كشف الانتحال وتحديد الاستخدام غير القانوني) (عبد العاطي 2017).

يبين الجدول مقاربة منهجية لتصنيف الأهداف الاستراتيجية وفق أبعادها ومستوياتها، مما يمنح الاستراتيجية وضوحًا في تحديد نطاق التأثير المتوقع لكل هدف. فقد تم الربط بين الأبعاد الرئيسة (المعرفي، التدريبي، الإعلامي، التنظيمي، التشريعي، التقني، الرقابي) وبين المستويات المستهدفة (محلي، مؤسسي، فردي)، وهو ما يعزز دقة التخطيط ويتيح توجيه الموارد والإجراءات بشكل أكثر فاعلية. كما أن تقسيم الأهداف إلى محورين رئيسين (التوعية والتثقيف، وتطوير السياسات والإجراءات) يعكس تكامل البعدين الوقائي والتنظيمي في حماية حقوق الملكية

الفكرية. ويُلاحظ أن الأهداف تراعي تنوع الوسائل بين حملات التوعية، وبناء القدرات، وتطوير البنية الرقمية، وتحديث السياسات، بما يضمن شمولية المعالجة.

3/4 المبادئ الاستراتيجية لممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزيــة:

تمثل المبادئ الاستراتيجية لممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية إطارًا موجّهًا يوازن بين إتاحة المعرفة وحماية حقوق المؤلفين، من خلال تعزيز الوعي، وتطوير البيئة التنظيمية والتقنية، ورفع كفاءة الكوادر، ودعم البحث والإبداع وفق القوانين والمعايير الدولية.

الجدول رقم (13) الأسس الاستراتيجية المستهدفة في حماية حقوق الملكية الفكرية بالمكتبات المركزية

الأساس الاستراتيجي	الجهات الملتزمة	آليات التنفيذ	الإطار
التوعية والتثقيف	المكتبة المركزية، الثقافة، التعليم العالي	حملات – ورش عمل – مواد تثقيفية – مكتبة إلكترونية	نشر الوعي بحقوق الملكية الفكرية
تطوير السياسات	المكتبة المركزية، الإدارة القانونية، الهيئة العامة لحقوق الملكية الفكرية	دليل إجراءات – تحديث سياسات – لجنة مراجعة – كشف الانتحال	أطر تنظيمية وتشريعية واضحة
تعزيز البيئة التقنية	النظم والمعلومات، الاتصالات، شركات البرمجيات	مراقبة إلكترونية DRM – أدوات تحقق – تأمين قواعد بيانات	بنية تحتية رقمية للحماية
رفع كفاءة الكوادر	المكتبة المركزية، الجامعات،WIPO	برامج تدريب – مؤتمرات – تبادل خبرات	تنمية مهارات العاملين
تشجيع البحث والإبداع	البحث العلمي، المكتبة المركزية، صناديق التمويل	دعم أبحاث – جوائز – منصات نشر قانونية	بيئة بحثية ملتزمة بالقوانين

يُظهر الجدول السابق إطارًا متماسكًا لتفعيل الأسس الاستراتيجية المستهدفة في حماية حقوق الملكية الفكرية بالمكتبات المركزية، حيث قام بربط كل أساس بمفهومه العملي وآليات تنفيذه والجهات المسؤولة عنه، بما يعزز من وضوح الأدوار وتكاملها. ويُلاحظ أن توزيع الأسس يغطي الجوانب المعرفية (التوعية والتثقيف)،

والتنظيمية والتشريعية (تطوير السياسات)، والتقنية (تعزيز البيئة الرقمية للحماية)، والبشرية (رفع كفاءة الكوادر)، والإبداعية البحثية (تشجيع البحث والإبداع)، مما يعكس شمولية الرؤية وعدم اقتصارها على بُعد واحد. كما أن اختيار الآليات جاء مختصرًا وعمليًا، مما يسهّل التطبيق والمتابعة، ويمنع تشتت الجهود.

4/4 التطبيقات الاستراتيجية لممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزيــة:

تمثل التطبيقات الاســتراتيجية لممارســات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية إطارًا عمليًا لتحويل المبادئ والسياسات النظرية إلى إجراءات تنفيذية قابلة للقياس، بما يضمن حماية الإنتاج الفكري، وتحقيق التوازن بين حقوق المؤلف وحق الوصول إلى المعرفة، مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات بين الجهات المعنية، بما يحقق كفاءة الأداء ويعزز الالتزام بالمعايير الدولية.

الجدول رقم (14) التطبيقات الاستراتيجية لممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزيــة

التطبيق الاستراتيجي	الهدف	مؤشرات قياس الأداء	آليات التنفيذ
زيادة الوعي المجتمعي بحقوق الملكية الفكرية	نشر ثقافة احترام حقوق المؤلف	عدد الحملات والأنشطة المنفذة، حجم الجمهور المستهدف	حملات إعلامية عبر الصحف والتلفزيون والإنترنت، ندوات وورش عمل
بناء قاعدة معلوماتية للتوعية	توفير مرجع متكامل عن حقوق الملكية الفكرية	جاهزية القاعدة وتحديثها، عدد مرات استخدامها	إنشاء قاعدة بيانات محلية وإقليمية ودولية بالتعاون مع الجهات المختصة
برامج نشر الوعي الأكاديمي	توعية الطلاب والباحثين بحقوق الملكية الفكرية	عدد البرامج، نسبة المستفيدين	تصميم دورات وبرامج تدريبية تغطي الحقوق المحلية والدولية
تحقيق الشفافية في القوانين	إتاحة المعلومات القانونية بوضوح	توافر المواد القانونية، عدد الزيارات والاستخدامات	إنشاء بنك معلومات بالقوانين والاتفاقيات الدولية
بناء قنوات اتصال مع المنظمات	تعزيز التعاون الدولي	عدد الشراكات، حجم التمويل والدعم	توقيع اتفاقيات ودعم الأنشطة المشتركة مع المنظمات المتخصصة

التطبيق الاستراتيجي	الهدف	مؤشرات قياس الأداء	آليات التنفيذ
إجراء الدراسات والبحوث	دعم التطوير المستند للأدلة	عدد الدراسات المنشورة، الاستفادة منها في السياسات	إعداد دراسات ميدانية وتحليلية لواقع الملكية الفكرية
تدريب المسؤولين	رفع كفاءة الإداريين في حماية الملكية الفكرية	عدد المتدربين، نسبة التطبيق الفعلي للمعارف	برامج تدريبية حول إنفاذ القوانين والسياسات
دعم الأنشطة خارج الجامعة	توسيع نطاق الثقافة القانونية	عدد المؤسسات المستفيدة، جودة الخدمات المقدمة	تقديم الدعم الفني والتقني للمؤسسات غير الأكاديمية
تشجيع الباحثين على الابتكار	تعزيز الإبداع مع الالتزام بالأخلاقيات	عدد الجوائز الممنوحة، انخفاض المخالفات	جوائز للالتزام البحثي، تحذيرات للمخالفين
مراقبة أخلاقيات البحث	ضمان نزاهة البحث العلمي	عدد المخالفات المكتشفة، الإجراءات المتخذة	آليات رصد الانتهاكات، تطبيق العقوبات

يوضح الجدول المقترح للتطبيقات الاستراتيجية لممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية تنوع الأساليب المستخدمة لتعزيز الوعي والحماية، حيث تتضمن حملات إعلامية وورش عمل لنشر الثقافة المجتمعية، وإنشاء قواعد بيانات وبنوك معلومات قانونية لدعم الشفافية وتوفير المراجع، إلى جانب تصميم برامج تدريبية للطلاب والباحثين والإداريين لرفع الكفاءة الأكاديمية والإدارية، وتوقيع شراكات مع منظمات متخصصة لتعزيز التعاون الدولي، وإجراء دراسات ميدانية لدعم القرارات المبنية على الأدلة، إضافة إلى تقديم الدعم الفني للمؤسسات، وتحفيز الالتزام البحثي عبر الجوائز، وتفعيل آليات الرصد والعقوبات لضمان نزاهة البحث العلمي وحماية الإبداع.

5/4 القياس والتقييم لاستراتيجية ممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية:

تُعد عملية القياس والتقييم عنصرًا أساسيًا لتطوير استراتيجيات المكتبات المركزية، خاصة في مجال حقوق الملكية الفكرية، لما لها من دور في حماية حقوق المؤلفين وضمان الاستخدام المشروع للمصادر. ويعتمد نجاح الاستراتيجية على

تطبيق منظومة دقيقة لقياس الفاعلية ومستوى الالتزام، عبر تقييم دوري لمدى وعي ومعرفة العاملين والمستفيدين بحقوق الملكية الفكرية.

الجدول رقم (15) القياس والتقييم لاستراتيجية ممارسات حقوق الملكية الفكرية في المكتبات المركزية

السنة الأولى: التقييم التشخيصي والتأسيسي	**الهدف :**الوقوف على الوضع الراهن لممارسات حقوق الملكية الفكرية، وتشخيص مواطن القوة والقصور في البنية المؤسسية.
الآليات والمقاييس:	**إجراء استبيانات شاملة لأخصائي المكتبات والمستفيدين حول معرفتهم ومواقفهم من حقوق الملكية الفكرية.** **تحليل الوثائق والسياسات الداخلية المعمول بها داخل المكتبة المركزية (مثل سياسات الإعارة، الإتاحة الرقمية، الاستخدام العادل).** **رصد مدى وجود تشريعات داخلية مكتوبة أو أدلة عمل تتعلق بتطبيق حقوق الملكية الفكرية.** **تقييم البنية التحتية الرقمية من حيث أدوات الحماية التقنية (مثلDRM ، التراخيص الرقمية).** **قياس نسبة المخالفات المسجلة أو الانتهاكات المتعلقة بحقوق النشر (إن وجدت).**
السنة الثانية: التقييم التطبيقي والتفاعلي	**الهدف: قياس مدى فاعلية الإجراءات المطبقة ومتابعة التطورات على صعيد التوعية والتدريب وتنفيذ السياسات.**
الآليات والمقاييس:	**تقييم برامج التوعية والتدريب التي نُفذت للعاملين في المكتبة حول قوانين حقوق الملكية الفكرية.** **تحليل حالات الاستخدام اليومي للمصادر الرقمية والمطبوعة ومراقبة الالتزام بمبادئ الاستخدام العادل.** **قياس مدى تطبيق الرخص المفتوحة)مثل المشاع الإبداعي) داخل المكتبة، خاصة في المستودعات الرقمية.** **متابعة مؤشرات الاستجابة للسياسات من قبل العاملين والمستفيدين (مثل الامتثال للتراخيص، احترام نسب الاقتباس).** **رصد مستوى التعاون مع الجهات القانونية والمؤسساتية)مثل مكاتب حقوق الملكية أو منظمات الحماية الفكرية).**

تابع الجدول رقم (15) القياس والتقييم لاستراتيجيةت

السنة الثالثة: التقييم التحليلي والتحسيني	**الهدف: تحليل التقدم المحقق، وتقديم مقترحات لتعديل الاستراتيجية أو إعادة توجيهها.**
الآليات والمقاييس:	**مقارنة النتائج التراكمية بين السنوات الثلاث لتحديد اتجاهات التحسن أو التراجع.** **إجراء مقابلات معمقة مع القيادات الإدارية والمهنية في المكتبة لتحليل التجربة من منظور استراتيجي.** **تحليل مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) مثل:** **نسبة زيادة الالتزام بالحقوق.** **انخفاض الانتهاكات.** **عدد الدورات التدريبية المنفذة.** **معدل استخدام المنصات المرخصة أو الرقمية.** **قياس الأثر المؤسسي (Institutional Impact)على سياسات الإتاحة، وجودة الخدمة، ورضا المستفيدين.** **إعداد تقرير تقييم شامل مع خطة مقترحة لتحديث الاستراتيجية خلال السنوات التالية.**

يُظهر الجدول منهجية متكاملة للقياس والتقييم على ثلاث مراحل زمنية مترابطة، تبدأ بالتشخيص والتأسيس، مرورًا بالتطبيق والمتابعة، وصولًا إلى التحليل والتحسين المستمر. هذا التسلسل يعكس فهمًا عميقًا لضرورة الانتقال من جمع البيانات الأساسية إلى مراقبة الأداء الفعلي، ثم استخلاص الدروس المستفادة لتعديل الاستراتيجية. كما أن تنوع أدوات القياس من الاستبيانات والتحليل الوثائقي إلى المقابلات المتعمقة ومؤشرات الأداء يضمن شمولية التقييم ودقته، بما يعزز قدرة المكتبات المركزية على حماية حقوق الملكية الفكرية بكفاءة، وتحقيق التوازن بين حق المؤلف وحق الوصول إلى المعرفة.

5/ نتائج الدراسة وتوصياتها:

1/5 نتائج الدراسة

- **نتائج الهدف الأول :**

1. كشفت الدراسة أن الغالبية العظمى من المشاركين يشغلون وظائف إدارية، حيث بلغت نسبتهم 63.3% من إجمالي العينة، مما يشير إلى هيمنة الطاقم الإداري على الهيكل الوظيفي بالمكتبة المركزية، وهو ما قد يحد من التخصصية المطلوبة في إدارة المعلومات وحماية حقوق الملكية الفكرية.
2. أوضحت البيانات أن نسبة أخصائي المكتبات بلغت 33.3%، وهي نسبة متوسطة مقارنة بالإداريين، مما قد ينعكس على فعالية الدور التخصصي في تنظيم مصادر المعلومات وتعزيز الالتزام بقواعد حماية الحقوق الفكرية.
3. أثبتت النتائج أن نسبة المديرين المشاركين في الدراسة كانت منخفضة جدًا (3.3%)، وهو ما يعكس ضعف تمثيل المستوى القيادي في تقييم واقع حماية حقوق الملكية الفكرية واستخدام التقنيات المرتبطة بها.
4. أظهرت الدراسة أن النسبة الأكبر من العاملين (40%) يمتلكون خبرات مهنية تتراوح بين 10 إلى أقل من 20 سنة، مما يشير إلى وجود شريحة ذات خبرة متوسطة إلى مرتفعة يمكن الاستفادة منها في تطبيق سياسات حماية حقوق الملكية الفكرية بكفاءة.
5. بيّنت الدراسة أن العاملين لا يمتلكون معرفة كافية بمفهوم حقوق الملكية الفكرية، حيث عبّر 33.3% عن عدم امتلاكهم معرفة واضحة بالمفهوم، في حين بلغت نسبة من أظهروا وعيًا مرتفعًا به (موافق بشدة) 13.3% فقط، ما يعكس ضعفًا عامًا في الوعي النظري.

6. أثبتت الدراسة أن نسبة من تلقوا تدريبًا رسميًا أو شاركوا في ورش عمل متعلقة بحقوق الملكية الفكرية منخفضة جدًا، حيث أكد 60% من المشاركين عدم حصولهم على أي تدريب، مما يعمق الفجوة بين الاحتياجات المهنية والتأهيل الفعلي.
7. أظهرت البيانات ضعفًا في القدرة على التمييز بين الاستخدام المشروع وغير المشروع للمصادر، حيث أفاد 70% بعدم امتلاكهم هذه القدرة، مقابل 10% فقط أبدوا معرفة واضحة بالتمييز، وهو ما يشكل خطرًا على الالتزام الأكاديمي وضبط استخدام المصادر الرقمية داخل المكتبة.

- **نتائج الهدف الثاني:**

1. أثبتت الدراسة أن نسبة كبيرة من العاملين لا يلتزمون بشكل كافٍ بقواعد حقوق الملكية الفكرية عند إتاحة المصادر، حيث أشار 33.33% بأنهم غير موافقون إطلاقًا، و26.67% غير موافقين، في حين لم تتجاوز نسبة "موافق بشدة" سوى 10%. ويعكس ذلك وجود قصور واضح في الممارسات المهنية المرتبطة بإتاحة المحتوى.
2. بيّنت الدراسة أن هناك توجهًا متوسطًا نحو توجيه المستفيدين لاستخدام الموارد بشكل قانوني، حيث وافق 23.33%، ووافق بشدة 30%. وتشير هذه النسب إلى وجود قدر من الوعي المهني لدى بعض العاملين، إلا أن ذلك لا يزال غير كافٍ لتشكيل نمط مؤسسي عام.
3. أظهرت البيانات ضعف مشاركة العاملين في نشر ثقافة احترام حقوق المؤلف داخل البيئة الجامعية، حيث صرّح 60% من المبحوثين بعدم قيامهم بأي دور في هذا المجال. ويُعد هذا دليلاً على غياب مبادرات

التوعية داخل المكتبة، مما يضعف من مكانتها كمصدر رئيسي لنشر الثقافة القانونية المتعلقة بالاستخدام المشروع للمصادر والمحتوى.

- **نتائج الهدف الثالث** :

1. كشفت الدراسة عن ضعف نسبي في معرفة العاملين بتقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في ضبط انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، حيث بلغت نسبة غير الموافقين إطلاقًا وغير الموافقين مجتمعَين 46.67%. ويعكس ذلك وجود حاجة ماسة لتأهيل العاملين معرفيًا وتقنيًا، بما يُمكنهم من استيعاب إمكانيات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال.
2. أثبتت النتائج وجود نقص ملحوظ في الوعي بقدرات أنظمة إدارة المكتبات الذكية، إذ أشار نحو 60% عدم إدراكهم لإمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي ضمن هذه الأنظمة. ويُعد هذا مؤشراً على وجود فجوة معرفية في التطورات التقنية الحديثة المرتبطة بالممارسات المكتبية.
3. أظهرت البيانات أن نسبة معتبرة من العاملين أبدوا استعدادًا لاستخدام التطبيقات التقنية في حماية حقوق الملكية الفكرية، حيث وافق أو وافق بشدة على هذا التوجه نحو 50% من المشاركين. ويُعد ذلك مؤشرًا إيجابيًا يمكن الاستفادة منه في بناء برامج تدريبية مستقبلية تدعم هذا التوجه.
4. بيّنت النتائج وجود تفاوت في مدى قناعة العاملين بفعالية الذكاء الاصطناعي في كشف السرقات الفكرية، حيث عبّر 50% عن عدم موافقتهم أو بقوا على الحياد تجاه هذه الفكرة. ويدل هذا على محدودية الثقة أو ضعف المعرفة بالآليات التي تستخدمها هذه التقنيات في كشف الانتهاكات.

5. أكدت الدراسة وجود اهتمام متوسط لدى العاملين بمواكبة التطورات التقنية الحديثة، حيث بلغت نسبة من وافقوا أو وافقوا بشدة 50%. ويُظهر هذا وجود رغبة كامنة في التطوير، لكنها لا تزال غير مدعومة بشكل كافٍ من خلال سياسات مؤسسية فعّالة.
6. أثبتت النتائج أن هناك قناعة منتشرة بأهمية الذكاء الاصطناعي كأداة فعّالة لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث وافق أو وافق بشدة على هذه الرؤية 53.34% من المشاركين. ويمثل هذا التوجه فرصة مهمة يمكن استثمارها في تطوير الممارسات المهنية ذات الصلة.
7. أوضحت البيانات أن العاملين يشعرون بوجود حاجة فعلية للتدريب على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال حماية الملكية الفكرية، حيث عبّر 46.67% ما يؤكد ضرورة وضع خطط تدريبية ممنهجة لتعزيز القدرات الرقمية والاحترافية للعاملين في المكتبة.

- **نتائج الهدف الرابع** :

1. كشفت الدراسة عن وجود احتياج فعلي لدى العاملين لحضور دورات تدريبية متخصصة، لا سيما في موضوعات تتعلق بالأنظمة القانونية لحقوق المؤلف، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وكشف حالات الانتحال، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.2 – 3.3). ويُعد ذلك مؤشرًا على وجود توجه إيجابي نحو تنمية هذه المهارات المتقدمة.
2. أثبتت النتائج أن غالبية الدورات التدريبية المقترحة حظيت بنسب تأييد جيدة من المشاركين، حيث تراوحت نسبة من وافقوا أو وافقوا بشدة بين 46% و53% في معظم الموضوعات، ما يعكس اهتمام العاملين بتعزيز قدراتهم في مجالات حماية الحقوق الرقمية ورفع كفاءتهم المهنية.

3. أظهرت البيانات اهتمامًا خاصًا بالدورات ذات الطابع العملي والتطبيقي، مثل إدارة الحقوق الرقمية (DRM)، واستخدام البرمجيات مفتوحة المصدر، وتحليل البيانات والنصوص لحماية الملكية الفكرية. ويُشير ذلك إلى تفضيل الجمع بين الجانب القانوني والتقني في بناء المحتوى التدريبي.
4. بيّنت الدراسة أن نسب الحياد في إجابات المشاركين تراوحت غالبًا بين 20% و26%، وهو ما يدل على وجود شريحة من العاملين لم تحدد أولوياتها التدريبية بشكل واضح، مما يُبرز أهمية تنظيم جلسات تعريفية أو توعوية قبل تنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة.
5. أكدت النتائج إدراك العاملين لأهمية تضمين موضوعات أخلاقيات التقنيات الحديثة ومعايير الاقتباس العلمي ضمن مسارات التدريب المقترحة، وهو ما يعكس وعيًا متزايدًا بمخاطر إساءة استخدام التكنولوجيا في البيئة الأكاديمية، والحاجة إلى تعزيز القيم المهنية المرتبطة بها.

- **نتائج الهدف الخامس :**

1. أثبتت الدراسة أن هناك حاجة ملحة لتطوير مهارات العاملين في مجالات الذكاء الاصطناعي المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.77 – 4.00)، مما يعكس إدراكًا واضحًا بأهمية التمكين التقني.
2. بيّنت النتائج وجود استعداد مرتفع لدى العاملين للمشاركة في دورات تدريبية تتعلق بالذكاء الاصطناعي، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.00)، وهو ما يدل على اهتمام فعلي بالتطوير المهني المتخصص.
3. أوضحت البيانات أن هناك رغبة قوية بين العاملين في تحسين قدراتهم

على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للكشف عن الانتهاكات الفكرية، بمتوسط حسابي بلغ (3.77)، مما يُبرز الوعي بأهمية توظيف هذه الأدوات لحماية الحقوق المعلوماتية.

4. أظهرت النتائج أن بيئة العمل في المكتبة المركزية لا توفر الدعم الكافي لتطوير المهارات التقنية، حيث أشار العاملون إلى ذلك من خلال متوسط حسابي قدره (3.23)، ما يستوجب تعزيز الدور المؤسسي في دعم التدريب.
5. أثبتت الدراسة أن العاملين يؤيدون بقوة إدراج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن برامج التنمية المهنية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.00)، ما يعكس توجهاً مؤسسياً مطلوباً نحو دمج الذكاء الاصطناعي في الممارسة المكتبية.
6. كشفت النتائج عن وجود إرادة قوية لدى العاملين لتعلم المهارات الرقمية بشكل مستقل، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.90)، وهو مؤشر إيجابي يدل على الحافز الذاتي للتعلم المستمر والتطوير الذاتي.

- **نتائج الهدف السادس :**

1. بيّنت الدراسة أن هناك غيابًا للسياسات الواضحة داخل المكتبة بشأن تنظيم استخدام التقنيات الحديثة لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث سجل المتوسط الحسابي (3.37)، مما يشير إلى موافقة الأغلبية على عدم وجود سياسات واضحة أو تفعيلها بشكل فعال.
2. أظهرت النتائج أن العاملين في المكتبة يواجهون عائقًا كبيرًا بسبب غياب الدعم المؤسسي اللازم، وهو من العوامل الأساسية التي تعيق تبني التقنيات الحديثة لحماية حقوق الملكية الفكرية. سجل المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.53)، مما يعكس موافقة معظم المشاركين على هذا العائق.

3. كشفت الدراسة عن تحدي كبير في عدم توفر الميزانية الكافية لتطبيق الحلول التقنية الحديثة لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.90)، مما يدل على موافقة قوية على أن نقص التمويل يمثل تحديًا حقيقيًا في هذا المجال.
4. بيّنت النتائج أن العاملين في المكتبة يواجهون صعوبة في مواكبة التحديثات السريعة في التقنيات الحديثة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث سجل المتوسط الحسابي (3.77)، مما يشير إلى التحدي المستمر في البقاء محدثين في هذا المجال المتطور بسرعة.
5. أوضحت الدراسة وجود فجوة معرفية بين المتخصصين في المكتبات وتقنيي التقنيات الحديثة، حيث سجلت العبارة متوسطًا حسابيًا قدره (3.77)، مما يشير إلى أن العاملين يواجهون تحديات معرفية في فهم وتطبيق التقنيات الحديثة.
6. بينت الدراسة أن ضعف البنية التحتية الرقمية في المكتبة يعد من أبرز التحديات التي تؤثر على إمكانية تطبيق التقنيات الحديثة في حماية حقوق الملكية الفكرية، حيث سجل المتوسط الحسابي (3.47)، مما يعكس ضعف الدعم الفني والرقمي في البيئة المكتبية.
7. أظهرت الدراسة أن هناك غيابًا تامًا للبرامج أو الأدوات المتوفرة في المكتبة التي تعتمد على التقنيات الحديثة لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث سجل المتوسط الحسابي (3.83)، مما يشير إلى عدم وجود أدوات حقيقية لدعم تطبيق هذه التقنيات.

- **نتائج الهدف السابع :**

1. الاتجاه الاستراتيجي المرتبط بالكوادر البشرية:

أ- بينت الدراسة الحاجة إلى إعادة التوازن في التوزيع الوظيفي بالمكتبات المركزية من خلال زيادة نسبة أخصائي المكتبات المؤهلين تقنيًا وقانونيًا.

ب- أوضحت الدراسة ضرورة تعزيز قدرات العاملين في مجالات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في حماية حقوق الملكية الفكرية.

ت- قدمت الدراسة أهمية تحفيز الكوادر الجديدة عبر برامج تأهيل عملي مكثف.

2. الاتجاه الاستراتيجي المرتبط بالتدريب وبناء القدرات:

أ- أوضحت الدراسة أهمية وضع خطة تدريبية شاملة تغطي الجوانب القانونية والأخلاقية والتقنية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

ب- بينت الدراسة ضرورة توفير تدريب متخصص بالتعاون مع الجهات القانونية والأكاديمية لضمان موثوقية المحتوى التدريبي.

ت- قدمت الدراسة مقترحًا لتصميم برامج تدريب متكاملة تجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي.

3. الاتجاه الاستراتيجي المرتبط بالبنية التحتية والموارد:

أ- أوضحت الدراسة ضرورة تحسين البنية التحتية الرقمية بالمكتبات لتمكين توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسات المكتبية.

ب- بينت الدراسة أهمية تخصيص موارد مالية كافية لدعم تنفيذ البرامج والسياسات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

2/5 توصيات الدراسة:

1. ضرورة إعادة التوازن في التوزيع الوظيفي عن طريق رفع نسبة الأخصائيين المتخصصين في المعلومات والتقنيات الحديثة، مع توفير فرص تأهيل للعاملين الإداريين في الجوانب الفنية والمعلوماتية، لتحقيق التكامل بين الأدوار وتحقيق أهداف المكتبة المركزية.
2. يوصى بإعداد برامج تطوير مهني مخصصة لكل فئة وظيفية، تُمكِّن من التكامل بين الأدوار المختلفة داخل المكتبة، وتعزز ثقافة حماية حقوق الملكية الفكرية بين العاملين.

3. يجب تحفيز الكوادر الجديدة لتطوير مهاراتهم من خلال خطط تأهيل مهني وتدريب عملي مكثف يركز على الجوانب التقنية والتشريعية، مما يساهم في رفع مستوى الأداء الجماعي في المكتبة.
4. ضرورة وضع خطة تدريبية شاملة تستهدف جميع العاملين في المكتبة، تتضمن محاور قانونية، وأخلاقية، وتقنية لحماية حقوق الملكية الفكرية، بهدف رفع وعي الموظفين وزيادة معارفهم في هذا المجال الحيوي.
5. ضرورة التعاون مع هيئات قانونية وأكاديمية متخصصة لتقديم محتوى تدريبي موثوق يعزز وعي الموظفين بالتزاماتهم القانونية في حماية حقوق الملكية الفكرية.
6. يوصى بتفعيل الرقابة الداخلية والمتابعة الدورية للممارسات المهنية في المكتبة بهدف رصد مدى الالتزام بسياسات حماية حقوق الملكية الفكرية، وتحديد أوجه القصور والعمل على معالجتها.
7. ضرورة تصميم برنامج تدريبي متكامل يشمل الجوانب القانونية، التقنية، والأخلاقية لحماية حقوق الملكية الفكرية، ويتضمن دورات عملية تطبيقية لتعزيز الكفاءة المهنية للعاملين.
8. يجب تحسين البنية التحتية الرقمية للمكتبة، وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ الحلول التقنية المعتمدة على التقنيات الحديثة في المكتبة، لضمان توفير الموارد اللازمة لتطبيق هذه الحلول بشكل مستدام وفعال.

6/ المصادر والمراجع :

1/6 المصادر والمراجع العربية:

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1955). لسان العرب (جـ 1–20). بيروت: دار صادر.

أحمد، منى منير أحمد. (2021). نحو استراتيجية لتطبيق إدارة المعرفة بالمكتبات الجامعية: دراسة تطبيقية على مكتبات جامعتي الفيوم وبني سويف. Cybrarians Journal، ع61،

إلياس، إلياس أنطونيوس. (2003). القاموس القانوني: إنجليزي–عربي (ط. 3). بيروت: دار العلم للملايين.

أمان، أحمد محمد. (2021). الخطط الإستراتيجية بالمكتبات العامة: نموذج مقترح لمنظومة مكتبات مصر العامة. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج3, ع7 .

أماني محمود عرفات، وهالة سمير الحديدي، "حقوق الملكية الفكرية، الهدف الاستراتيجي الرابع: المصداقية والأخلاق"، مشروع الأهداف الإستراتيجية لكلية الهندسة،كلية الهندسة، جامعة بورسعيد، 2012م.

البدراوي، الس. ح. (2004). القانون المصري لحماية حقوق الملكية الفكرية: سماته الرئيسية ومدى توافقه والمعايير الدولية. حلقة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين، المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالتعاون مع وزارة الخارجية المصرية، القاهرة.

بن أمينة، مصطفى. (2023). الذكاء الاصطناعي التوليدي: أزمة جديدة في حقوق الملكية الفكرية. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج7, ع2 .

بن شهيدة، محمد. (2023). الملكية الفكرية والتحديات القانونية في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. مجلة التراث، مج13, ع4 .

الجندي، محمود عبدالكريم عبدالعزيز. (2012). مناهج البحث في مقالات دوريات المكتبات والمعلومات العربية: دراسة تحليلية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 18, ع 2 .

خفاجي، أشرف. (2016). دور القضاء والتحكيم في فض منازعات حقوق الملكية الفكرية . الملتقى العربي للإستثمار في بنية المعلومات والمعرفة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية – مصر .القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

خلفي، عبدالرحمن. (2014). الحماية القانونية للمصنفات الرقمية: دراسة في التشريع الجزائري و المقارن. مجلة الفقه والقانون، ع24 .

الدرقاوي، أحمد. (2022). الحماية القانونية والتقنية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في النطاق الرقمي. مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، ع21 .

سيدهم، خالدة هناء. (2017). حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية في بيئة الإنترنت. أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر: الجرائم الإلكترونية، طرابلس: مركز جيل البحث العلمي ومخبر بحث الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي – كلية العلوم الاقتصادية – جامعة تلمسان.

شتا، ابتسام عبدالسلام علي. (2023). تأمين المعلومات الإلكترونية بمكتبات جامعة الأزهر: المكتبة المركزية نموذجا. مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، ع32 .

طالحي، صبرينة، و عبدالهادي، محمد. (2024). اليقظة الاستراتيجية بالمكتبات الأكاديمية الجزائرية: مكتبات المدارس العليا بين الجاهزية والتطبيق. مجلة دفاتر البحوث العلمية، مج12, ع2 .

طه، أماني فوزي أحمد . (2014). الآثار الإقتصادية للتعدي على حقوق الملكية الفكرية : واقع حقوق الملكية الفكرية في مصر ولبنان. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة – مصر،ع 2 .

طه، أسامة محمد . (2013). الحماية القانونية والأمنية لحق المؤلف. مجلة مصر المعاصرة – مصر.

عبدالجواد، سامح زينهم. (2017). واقع التخطيط الاستراتيجي بالمكتبات الجامعية السعودية: دراسة ميدانية. مجلة الفهرست، ع59,60 .

عبدالعاطي، أسامة غريب. (2017). رؤى وخطط المكتبات العامة الاستراتيجية: نموذج تطبيقي على مكتبة الزاوية الحمراء. Cybrarians Journal، ع46 .

عبدالله، محمد عبدالإله. (2024). الحماية التقنية لحقوق الملكية الفكرية في بيئة الشبكة الرقمية. مجلة الدراسات المستدامة، مج6, ملحق، 2281 – 2301.

العبيدان، هشام عماد محمد. (2020). سوق النشر العلمي التجاري بين حماية الملكية الفكرية والسرقات العلمية: دراسة في القانون الكويتي. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، ع45 .

عفيف، غوار. (2021). تشريعات الملكية الفكرية والحقوق المجاورة منظور علم المكتبات والمعلومات بالجزائر. مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات، مج8, ع15.

عويس، نجلاء فتحي محمد. (2021). دور حماية الملكية الفكرية في دعم وتطوير البحث العلمي. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج3, ع5 .

عيسى، محمد أحمد سليمان. (2020). حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية في ظل القانون الدولي. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز – الآداب والعلوم الإنسانية، مج28, ع7 .

الفتلاوي، سهيل حسين. (2023). حماية حقوق الملكية الفكرية لمؤلف الكتب الإلكترونية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، س13, ع2 .

الفريجي، رياض بن ناصر. (2020). تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية: قراءة في ديناميكية الواقع وإحداثيات المستقبل. المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري، مج1, ع1.

فودة، محمد السيد محمود . (2011). حقوق الملكية الفكرية نشأتها – الواقع والمستقبل. في وقائع المؤتمر العربي الثاني عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (المكتبات العربية في مطلع الألفية الثالثة)– الإمارات.

فيلالي، أسماء. (2022). حقوق الملكية الفكرية للمصنفات المعلوماتية. مجلة آفاق علمية، مج14, ع1 .

الفيومي، حسن (محرر). (2014). الموسوعة العربية لعلوم المكتبات والمعلومات (المجلد 1–12). القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

الكشكي، ناصر أبو زيد محجوب. (2021). رخص المشاع الإبداعي وتأثيرها على حقوق الملكية الفكرية: دراسة تحليلية. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج3, ع5 .

مازوني، كوثر. (2022). مصير حقوق المؤلف في ظل النشر الرقمي للمصنفات. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج7, ع1 .

متولي، ناريمان إسماعيل . (2009). حماية حقوق التأليف في العصر الرقمي : دراسة في الحوار الدائر بين المؤيدين والمعارضين. في أعمال المؤتمر العشرين للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات – اعلم – نحو جيل جديد من نظم المعلومات والمتخصصين – رؤية مستقبلية – المغرب .

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (2004). المعجم الوسيط (ط. 4). القاهرة: مجمع اللغة العربية.

محجوب، حسناء محمود أحمد، و مليكة، آية الله فايز عبدالملك. (2024). مناهج البحث وأساليبه في علم المكتبات والمعلومات. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، مج11, ع1 .

محمد، عادل إسماعيل حمزة، فقيري، مظفر أنور عبدالرحيم، و المختار، عبدالله عوض الكريم حاج أحمد. (2020). واقع حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية للجامعات السعودية. المؤتمر الدولي المحكم: الملكية الفكرية على المؤلفات، طرابلس: مركز جيل البحث العلمي.

محمد، مروة عصام. (2021). حماية حقوق الملكية الفكرية والأرشيفية لبرامج هيئة الإذاعة المصرية: دراسة تحليلية. مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات، مج8, ع15 .

المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، "التقرير الوطني حول أوضاع حقوق الملكية الفكرية: (الجمهورية اللبنانية)"، بيروت، 2009.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية .مركز WIPO للتعليم عن بعد .دورة تدريبية بعنوان "مدخل إلى الملكية الفكرية"
https://www.wipo.int/portal/en/index.html

المواردي، هبة سمير سيد محمد، و علي، أسامة السيد محمود. (2023). مفاهيم الملكية الفكرية: عرض لقوانينها محليا ودوليا. المجلة العربية الدولية لإدارة المعرفة، مج2, ع3 .

النمر، أبو العلا علي أبو العلا . (2019). التوجهات الحديثة للقضاء المصري في شأن حماية الحق الأدبي للمؤلف. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية (كلية الحقوق – جامعة عين شمس) – مصر، 2(51).

هيئة التحرير. (2017). قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 26 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم 82 لسنة 2002. مجلة المال والتجارة، ع581 .

الوريكات، إيمان إبراهيم قاسم. (2024). وقف حقوق الملكية الفكرية .مجلة العلوم القانونية والسياسية، س14, ع2.

2/6 المصادر والمراجع الأجنبية:

Alkonmiyeen, K. M. (2023). The Impact of Intellectual Property Rights on Entrepreneurial Intention in the Jordanian Context (Order No. 30489924). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (2922655039). https://www.proquest.com/dissertations-theses/impact-intellectual-property-rights-

Erasmus, N. (2021). The Impact of the Intellectual Property Rights Act for Publicly Funded Research and Development on Technology Transfer Offices at South African Universities (Order No.

30714337). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (2901813055).

https://www.proquest.com/dissertation -

Falgoust, M. (2012). Freeing the culture, freeing the self: An intellectual property rights argument (Order No. 3519912). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (1030437646). https://www.proquest.com/dissertations-theses/freeing-culture-self-intellectual-property-

Hoh, J. D. (2022). Intellectual property obstacles to university-industry collaboration (Order No. 9233070). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (304019366) .https://www.proquest.com/dissertations-theses/intellectual-

Hwang, H. (2020). Changing perception of information in the development of Korean intellectual property rights regime (Order No. 9618863). Available from ProQuest Dissertations & Theseshttps://www.proquest.com/dissertation

Khalaf, A. (2025). Copyright Law and Metaverse: a Comparative Study of Challenges and Opportunities of the Egyptian Copyright Law Entering the Virtual Era (Order No. 31479985). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (3110426479).

https://www.proquest.com/dissertations-theses/copyright-

Lo, S. (2005). Strengthening intellectual property rights: Evidence from developing countries' patent reforms (Order No. 3181712). Available from ProQuest Dissertations & Theses https://www.proquest.com/dissertations-theses/strengthening-intellectual-property-rights/docview/305034591/se

Mouton, L. (20 22)The Interface Between Intellectual Property Rights and Competition Law : Competition Law as a Harmonization Tool to Take off the Sharp Edges of Intellectual Property Law (Order No. 30715897). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (2901812788). https://www.proquest.com/dissertations-theses/interface-between-intellectual-property-

Munyao, M. M. (2025). Exploring intellectual freedom and collection development policies in school libraries: Perspectives from the united states and kenya (Order No. 31999952). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (3200033848). Retrieved from https://www.proquest.com/dissertations-theses/exploring-intellectual-freedom-

Naim, N. (2015). An Examination of the Intellectual Property Regimes in the Gulf Co-Operation Council (Gcc) States and a Series of Recommendations to Develop an Integrated Approach to Intellectual Property Rights. Available from ProQuest Dissertations & Theses Global https://www.proquest.com/dissertations-

Olaka, M. W. (2020). Knowledge of copyright issues and strategies used in solving copyright queries among academic librarians in Kenya (Order No. 3488933). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (917372298). https://www.proquest.com/dissertations-theses/knowledge-copyright-issues-

Ozkan, E. (2023). The politics and economics of software intellectual property rights: Interacting policies of the United States, United Kingdom, Romania, Turkey, and international organizations (Order No. 3366676). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (305097574). https://www.proquest.com/dissertations-theses/politics-economics-software-intellectual-

Price, D. M. (2024). Infidels at the Gates: The Development of Intellectual Property Protection Regimes in the Arabian Gulf States, and the External Forces that Shaped Them (Order No. 28907630). Available from ProQuest Dissertations & Theses s-development-intellectual/docview/25842

Reitz, J. M. (2024). ODLIS: Online Dictionary for Library and Information Science. Retrieved from. Retrieved from: http://www.abc-clio.com/ODLIS/odlis_c.aspx

She, W. (2022). In library digitization construction intellectual property rights protection research (Order No. 10534372). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (1874981120). https://www.proquest.com/dissertatio

Wilson,Clay, I.,II. (2021). Protection of rights in intellectual property: How will public policy control copyright piracy in the age of the Internet?(Order No. 3003061). Available from ProQuest Dissertations .

Yang, Z. L. (2022). A research on the intellectual property rights and their protection of the digital library databases (Order No. 10320669). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (1868703256). https://www.proquest.com/dissertations

Intellectual Property Rights Practices in Central Libraries: The Central Library at Al-Azhar University as a Model

Dr. Ahmed Ismail Baghdadi
Assistant Professor, Library and Information
Faculty of Arabic Language - Al-Azhar University
ahmdalbghdady202@gmail.com

Dr. Hafez Muhammad Mahmoud Aliwa
Assistant Professor, Library and Information
Faculty of Arabic Language - Al-Azhar University
Hafez.elewa26A84@gmail.com

Abstract

The study aims to investigate intellectual property rights practices in central libraries, using the Central Library at Al-Azhar University as an analytical model, by assessing the cognitive and functional levels of employees, monitoring the reality of professional practices, and exploring the extent to which modern technologies are employed in protecting intellectual property rights. The study also seeks to analyze training needs and identify the challenges that hinder the actual commitment to these rights; leading to the presentation of a comprehensive development strategy. The study also relied on the descriptive analytical approach Its community included workers in the Central Library at Al-Azhar University. The results of the study also showed a clear need to develop workers' skills in using artificial intelligence technologies to protect intellectual property rights, with a knowledge gap in investing in smart library management systems at a rate of (60%), while the study showed that there is an average trend towards directing beneficiaries to the legal use of resources at a rate of (53.33%), while the study showed that 60% The Central Library specialists did not play any role within the library regarding intellectual property rights practices, which is evidence of the absence of awareness initiatives. The study also recommended the necessity of rebalancing the functional distribution in the Central Library by hiring specialized specialists and technically qualifying administrators, while enhancing cooperation with legal and academic bodies, developing a comprehensive training plan covering legal, ethical and technical aspects, and improving the modern digital infrastructure Designing an integrated training program to enhance the professional competence of Central Library employees.

Keywords: intellectual property rights ; copyright ; central libraries ; Al-Azhar University libraries.